



الجلسة العامة ٣٤

الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

قد أوضحت في اللجنة وتنعكس في السجلات الرسمية ذات الصلة.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

أود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا للفقرة ٧ من المقرر

تقرير اللجنة الخامسة (A/58/432)

٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية، وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٢٤ من جدول الأعمال، المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة“، الوثيقة A/58/432. وإن لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية اليوم.

أود أن أذكر الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة

تقرر ذلك.

٤٠١/٣٤ أيضا، فإن تعليل التصويت تحدد مدته بعشر

دقائق. الرئيس (تكلم بالانكليزية): وعليه، سوف تقتصر

قبل أن نبدأ بالبت في التوصيات الواردة في تقرير

البيانات على تعليل التصويت.

اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين أننا سنشرع في البت

على غرار ما تم في اللجنة الخامسة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٧/٠٠.

ويقدر أن دعوة الفريق المفتوح باب العضوية إلى الانعقاد تقتضي توفير تكلفة السفر لستة مشاركين بما مجموعه ٤٠٠ ١٦ دولار. وهذا المبلغ سيستوعب من الموارد الموجودة من خارج الميزانية.

إن دعوة الفريق المفتوح باب العضوية إلى الانعقاد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر تحتاج إلى متطلبات إضافية لخدمة المؤتمرات. وتقدر التكلفة الكاملة للمتطلبات المتصلة بخدمة المؤتمرات بمبلغ ٦٠٠ ١٣ دولار. وبما أن لجنة رئيسية من الجمعية العامة قد ألغت الاجتماع الذي كان من المقرر بداية أن يعقد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، فإن الاجتماع المقترح للفريق المفتوح باب العضوية المعني بالسلع الأساسية يمكن أن يستوعب في إطار الموارد الموجودة لخدمة المؤتمرات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/58/L.1، المعنون "فريق الجمعية العامة المفتوح باب العضوية المعني بالسلع الأساسية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.1؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.1 (القرار ٢/٥٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم تعليلاً للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تحدد مدتها بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سكوت (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تلاحظ الولايات المتحدة أن تقرير فريق الخبراء المعني بالسلع الأساسية قد أحاله المكتب بالفعل إلى اللجنة الثانية. ونحن على ثقة من أن هذه اللجنة تتمتع بالخبرة

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١/٥٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع القرار (A/58/L.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة في البند ١٢ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، بغية النظر في مشروع القرار المعنون "فريق الجمعية العامة المفتوح باب العضوية المعني بالسلع الأساسية"، الصادر بوصفه الوثيقة A/58/L.1.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/58/L.1.

أعطي الكلمة لمثلة الأمانة العامة.

السيدة كيللي (تكلمت بالانكليزية): وفقاً لأحكام

الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/58/L.1، تقرر الجمعية العامة دعوة فريق مفتوح باب العضوية يتبع للجمعية العامة يعنى بالسلع الأساسية، برئاسة رئيس الجمعية العامة وعضوية ستة خبراء كحد أقصى من الشخصيات البارزة والمستقلة والمشاركين الرئيسيين في المناقشة، إلى الانعقاد في

الأفريقية في طريق التنمية المستدامة؛ وبعبارة أخرى، إذا أحرزنا تقدما كبيرا في تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ولذلك السبب نشعر بالقلق حيال الحالة الراهنة في المنطقة وآفاق التنمية.

ونلاحظ بشكل خاص، في هذا الصدد، أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، يؤكد بوضوح أنه، ما لم تتحسن الحالة بصورة سريعة، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لن تحقق هدف توفير التعليم الأساسي الشامل إلا بحلول عام ٢١٢٩، ولن تخفض الفقر المدقع إلى النصف إلا بحلول عام ٢١٤٧ ولن تخفض وفيات الأطفال إلى الثلث إلا بحلول عام ٢١٦٥. وهذه الحالة غير محتملة اقتصاديا وغير مجدية سياسيا وغير مقبولة أخلاقيا.

ولا يمكن تحقيق التنمية إلا في جو من السلام والأمن والاستقرار السياسي. غير أننا نواجه في أفريقيا مرارا وتكرارا مزيجا من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والعوامل السياسية التي تزيد من خطر عدم الاستقرار والعنف، اللذين يسببان بالتالي الإخفاق المؤسسي ونشوب الصراعات، فضلا عن الانتهاكات المستمرة والمتكررة لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وكثيرا ما تمنع حالات العنف هذه أفريقيا من الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية والبشرية الواسعة.

والمكسيك بوصفها عضوا في مجلس الأمن، سعت إلى أن تولي تلك الهيئة اهتماما خاصا للمشاكل في أفريقيا وأن تتعامل معها بطريقة شاملة. وبالنسبة لوفدي، فإن الأمن في المنطقة يتوقف بقدر كبير على القدرات الموجودة لحل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية وعلى تعاون المجتمع الدولي في ذلك العمل. وقد أيدت المكسيك أيضا قيام شراكة استراتيجية بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة نفسها، لضمان تكامل الجهود.

الكافية لمعالجة هذا الموضوع، كما نلاحظ أن هذا البند يُنظر فيه مرة كل سنتين. وبغية تبسيط جدول أعمال الجمعية العامة وضمان القدر الأكبر من الفعالية، نأمل أن تضاعف الجهود في المستقبل تفاديا لتكرار بنود جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/58/254)

مذكرة من الأمين العام بشأن التقيحات المقترحة للبرنامج ٨ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (A/58/83)

تقرير لجنة البرامج والتنسيق (A/58/16)، الفصل الثالث، القسم باء، البرنامج ٨؛ الفصل الرابع، القسم باء

(ب) أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/58/352)

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن المكسيك مقتنعة بأننا لن نتمكن من تحقيق المقاصد والأهداف الإنمائية للألفية إلا إذا تمكنا من إدماج القارة

في الختام، أود أن أشير إلى آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه أكبر تحدٍّ يواجهه البلدان الأفريقية في مجال الصحة العامة. وتود المكسيك أن تؤكد من جديد أنها، تمثيا مع الاتفاقات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية، ستشجع إنتاج الأدوية الرديفة ذات الجودة المثبتة للأشخاص المحتاجين إليها في أقل البلدان نموا. كما أن المكسيك مقتنعة بأهمية التعاون الإقليمي والدولي، الذي من أجله نقدم خبرتنا من المؤسسات العامة والخاصة بغية تدريب موظفي الرعاية الصحية وبغية تشاطر التجربة التي اكتسبناها وتقديم المشورة التقنية في وضع المؤشرات التي تسمح لنا بتقييم أثر الوباء والاستجابة العالمية له على حد سواء.

وتعرب المكسيك أيضا عن تأييدها القوي لتوصية الأمين العام بالإلغاء الفوري لاستخدام المرتزقة والجنود الأطفال وبالزام البلدان الأفريقية أنفسها بوقف انتشار الأسلحة وبخفض النفقات العسكرية. ويتطلب جهد بذلك الحجم الدعم المماثل والحد من المجتمع الدولي.

نانا إيفاه - أبيتينغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشاطر المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للأمين العام على تقريره الشامل عن التقدم المحرز في تنفيذ المجتمع الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمه لها، وكذلك على تقريره عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. كما أننا ممتنون أيضا لوزير الخارجية والتعاون في موزامبيق على قيادته للمناقشة بشأن هذين البندين. وأؤيد البيان الذي أدلى به المغرب، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وقد سجل التاريخ الدور الأساسي الذي اضطلعت به غانا في تعزيز الوحدة الأفريقية. وكان رئيس الجمهورية الأولى في غانا أحد الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي تطورت إلى الاتحاد الأفريقي. ونحن في غانا نعزز اعتزازنا

ويرى وفدي وجود فرصة كبيرة، من حيث ولايات ونهج، لكي تنجز الأجهزة الرئيسية لمنظمتنا عملا مشتركا لأفريقيا. وتحيي المكسيك قيادة الاتحاد الأفريقي وقيادة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، كما تدعوها إلى الاستمرار في التعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في بحثها عن حلول ابتكارية لمنع نشوب الصراع وتسويته وتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويشكل التعاون بين هذه المنظمات الأفريقية والأمم المتحدة في حالات كوت ديفوار وسيراليون وليبيريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر، خطوة سليمة في هذا الجهد لبناء تحالفات استراتيجية، لا بد من تعزيزها.

وبالرغم من الإنجازات التي حققت مؤخرا في سياق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتخفيف عبء الدين على البلدان الأفريقية. ومن غير المقبول أن تستمر العديد من البلدان في إنفاق أموال على خدمة الدين أكثر مما تنفق على الصحة والتعليم، خاصة عندما يمكن أن يعزى التدهور في مؤشرات دَينها إلى حدوث تدن في دخل صادراتها، كثيرا ما يسببه عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية. ويمكن أن تكون الحاجة الأفريقية إلى النمو والتجارة، كما أعلننا في توافق آراء مونتيري، محركا أساسيا لتحقيق ذلك النمو.

ولكي نبنى نظاما تجاريا غير تمييزي، لا بد من أن نكافح من أجل إزالة الإعانات، التي تمثل ممارسات تجارية مجحفة وظالمة. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للتجارة في المنتجات الزراعية والماشية التي تصدرها البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. ويجب القضاء على الحواجز غير الجمركية. ولا بد لنا أيضا من كسر الحلقة المفرغة التي، من ناحية، تنقل بها البلدان المانحة الموارد بوصفها عوننا من أجل التنمية إلى البلدان المتلقية، بينما، تعيق تقدمها بفرض قيود تجارية عليها، من الناحية الأخرى.

التعاون الإقليمي والشراكة الجديدة بوصفها مركزنا الوطني للتنسيق. وينص بيان مهمتها، في جزء منه، على أن سبب إنشائها هو ضمان الفعالية في صياغة وتنسيق وتنفيذ ومراقبة السياسات والخطط الإنمائية التي ستيسر تحقيق الأهداف الوطنية بسرعة وتوازن التنمية داخل نظام متكامل إقليمياً.

وشاركت الوزارة الجديدة منذ إنشائها في عدة أحداث هامة نظمتها الشراكة الجديدة، بما في ذلك الاجتماعات المعقودة في جوهانسبرغ وأروشا، وبلغت ذروتها بإعلان غانا عن استعدادها لتصبح أول بلد تطبق عليه عملية استعراض الأقران ولتكون مسؤولة عن قيادة تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وفي هذا الصدد، نود أن نركز على أنه لا ينبغي أن ينظر للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بوصفها شرطاً خارجياً اقترحه شركاؤنا في التنمية، ولكن بوصفها فكرة أقر الزعماء الأفارقة أنفسهم، بحكمتهم الجماعية، بأنها أداة مفيدة لتعزيز تنمية القارة. وبالتالي إن مما يشجعنا أن تطوع حتى الآن ١٦ بلداً للمشاركة فيها. ونحن في غانا نتطلع بشغف إلى نشر المبادئ التوجيهية في الشهر المقبل لتمكيننا من المضي قدماً بالعملية.

ولجعل الشراكة الجديدة شعبية على الصعيد القطري، وهو ما حدده تقرير الأمين العام بوصفه قياداً يواجه تنفيذ الشراكة، نظم مركزنا الوطني للتنسيق سلسلة من حلقات العمل للأطراف المؤثرة الرئيسية، بما في ذلك وسائط الإعلام واللجنة البرلمانية المختارة المعنية بالشؤون الخارجية وقطاع عريض من سكان غانا. وفي آخر حلقة عمل عقدها الوزارة بشأن الآلية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعلن الوزير أن مجلس الوزراء قد وافق على إنشاء مجلس إدارة للآلية الوطنية لاستعراض الأقران، الغرض منه إنشاء آلية وطنية لاستعراض الأقران لكي تعد غانا على نحو ملائم لتقييم تجريبه هيئة خارجية من الشخصيات البارزة. وسيعمل مجلس الإدارة على التأكد من إجراء التقييمات التقنية قبل

شديداً بهذا التاريخ كما سعيها جاهدين على مر الأعوام لنقى مخلصين وأوفياء لهذا التقليد. إن التزام غانا بوحدة القارة الأفريقية ركن من أركان الإيمان، وهو منصوص عليه في الدستور الوطني والتزمت به الأنظمة المتعاقبة التزاماً شديداً. وهذا الإيمان هو الذي قادنا إلى المشاركة الفعالة في العملية التحضيرية التي أدت إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ١٩٧٥.

ولكي ينجح التكامل الاقتصادي في أي إطار، يصبح الحكم الرشيد والسلام والأمن ضربة لازب لتهيئة بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي المستدام. ولذلك، إن غانا لها مصلحة ثابتة في تعزيز هذه القيم في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وهذا يفسر مشاركتنا بحماس مع البلدان المشابهة لنا في التفكير في أول مبادرة لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية، أي فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الحرب الأهلية الأولى في ليبيريا في عام ١٩٩٠ وبعد ذلك في سيراليون وأيضاً في عملية السلام في ليبيريا.

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أجرت غانا انتقالاً سلساً للسلطة من حكومة منتخبة ديمقراطياً إلى أخرى، وهو أول انتقال من نوعه في تاريخ غانا في الـ ٤٣ عاماً من وجودها كدولة. ولدينا دستور وهناك توافق آراء فائق بين أبناء شعبنا على أنه ينبغي أن يظل الحكم الديمقراطي الدستوري نمط الحكم السديد في بلدنا.

ولذلك، حينما أطلقت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠٠١، كان لدى غانا جميع المؤهلات اللازمة وكانت مستعدة لإدماج أولويات الشراكة الجديدة في سياساتها الوطنية وإطار تخطيطها الإنمائي وتعبئة الموارد المحلية لدعم المبادرة. وسعيها إلى تحقيق التزامها الكامل بالشراكة الجديدة، اتخذت غانا خطوة عملية بإنشاء وزارة

الفقر. وهناك رأي واسع الانتشار في أنه نتيجة لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، يوجد الآن اتفاق لم يسبق له مثيل وسط المجتمع الدولي على الحاجة الملحة إلى بذل جهود متضافرة وملتزمة في مجال مكافحة الفقر وإلى توافق آراء أفضل بشأن سبل تحقيق هذا الهدف.

ومن المفترض أن يستند مبنى هذه المسؤولية المشتركة إلى هيكل ذي دعامين تضطلع بواسطة البلدان النامية بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ السياسات وتحسين الحكم وتعزيز القدرات المؤسسية للإسراع بالنمو وتخفيض مستوى الفقر، مثلما تحاول أفريقيا أن تفعل من خلال الشراكة الجديدة، بينما يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولية تعضيد هذه الجهود من خلال تقديم دعم كبير أفضل تنسيقاً وشمولاً، ومن خلال المساعدة الإنمائية والوصول إلى الأسواق وتخفيف الديون والمساعدة التقنية. ولكن الاتجاهات الفعلية في اقتصاد العالم لا تكثر بهذا الرأي إذ يقول تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ إن بقية العالم قد خلفت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ورائها وإن المنطقة تحتاج إلى ١٥٠ عاما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المستهدفة تحقيقها في عام ٢٠١٥.

وقد حدد تقرير الأمين العام، عن حق، الافتقار إلى التمويل الملائم بوصفه أحد القيود الأربعة التي تواجه تنفيذ الشراكة الجديدة. وبينما تعرب غانا عن تقديرها لشركائها في التنمية الذين دعموا الشراكة الجديدة فرديا أو جماعيا، بشكل أو بآخر، نرى أنه لكي تتحسن الأمور للقارة الأفريقية، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الصناعية، أن يقدر إلحاح الحالة حق قدره وأن يقدم الدعم والمساعدة الملائمين للشراكة الجديدة بغية إعادة إطلاق التنمية في القارة.

زيارة فريق الاستعراض القطري. وشدد الوزير أيضا على أنه ينبغي أن تتعدى المعرفة بالشراكة الجديدة وتشغيلها نطاق رؤساء الدول والحكومات ليتولاها المواطنون العاديون لكفالة نجاحها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نوضح أن المشاركين في حلقة العمل كانوا قد اختيروا من بين كبار أصحاب المصالح، مثل القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

وتشاطر غانا الأمين العام للأمم المتحدة الآراء التي أعرب عنها في تقريره الموحد الأول عن الشراكة الجديدة في أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بوصفها أدوات للتنمية والتكامل الإقليميين، في موضع جيد لكي تضطلع بمهام تنفيذ الاتجاه الإقليمي ودون الإقليمي لبرامج الشراكة الجديدة. ولن تتمكن البلدان الأفريقية من التغلب على هذه القيود الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - التنمية في إطار اقتصاد عالمي دينامي يتميز بتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية قوية وذات قدرة تنافسية عالية - إلا من خلال تجميع إمكاناتها الإنمائية وتجاوز الحدود الحالية من خلال الآليات التكاملية. ولذلك، نأمل في إيجاد حل سريع للمشكلة التي يتسبب فيها ضعف الرابطة بين لجنة التنفيذ واللجان الاقتصادية الإقليمية، التي عرفت بوصفها قيودا آخر على تنفيذ الشراكة الجديدة.

وفي هذا المنعطف، يود وفد بلدي أن يشيد بكل من أمانة الشراكة الجديدة ولجنة التنفيذ على دورهما في كفالة تنفيذ المشاريع وتحديد أولوياتها في إطار الشراكة الجديدة، على الرغم من أننا نقر بأن هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ومثلما ذكرنا في بياننا في المناقشة العامة في اللجنة الثانية، ترى غانا أن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للشراكة الجديدة لا يمكن أن ينفصل عن النطاق الأوسع من دعم المجتمع الدولي للبلدان النامية من أجل القضاء على

للصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وإثيوبيا وإريتريا وكوت ديفوار وغينيا - بيساو وسيراليون وليبيريا. وعندما يتمكن الاتحاد الأفريقي من إنشاء مجلس السلام والأمن، نأمل أن يجري تركيز مزيد من الجهود على تحقيق حلول دائمة لهذه الصراعات. وستواصل دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا البحث عن السلام والاستقرار الدائمين في غرب أفريقيا.

السيد واكو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أشيد بكم يا سيادة الرئيس على النحو القدير الذي واصلتم به توجيه أعمالنا أثناء هذه الدورة. ويود وفدي أن يعلن عن تأييده للبيان الذي أدلى به وزير خارجية موزامبيق باسم المجموعة الأفريقية، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل المغرب الموقر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أشيد بالأمين العام على أول تقرير موحد له عما أحرز من تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لها (A/58/254). وكينيا، في ضوء تاريخنا وتقاليدنا، تقدم دعمها الكامل للشراكة الجديدة، وهي مبادرة أفريقية ترسل إشارة مؤداها أن أفريقيا بلغت سن الرشد في القرية العالمية وتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها ومصيرها. ونظرا للفجوة الواسعة جداً الموجودة، في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو، كما جاء في وثائق عديدة، بما فيها مختلف تقارير حقوق الإنسان والتنمية، يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة وجذرية لسد هذه الفجوة. ومن الجدير بالملاحظة أن البلدان الأفريقية تحركت بالسرعة المطلوبة لإعداد مختلف الترتيبات المؤسسية لضمان تنفيذ الشراكة الجديدة بسلاسة ونجاحها بصورة عامة.

إلا أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين عمله. فقد لاحظنا التقدم الذي أحرزته أفريقيا في مجالات الشراكة ذات

وقد صممت الرعامة الحالية للقارة على رعاية أفريقيا ريشما تعود إلى الرخاء في إطار الشراكة الجديدة وهي تتطلع إلى الدعم الفعلي من خلال التنفيذ المتكامل والمتناسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمته الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نقر بأنه كان هناك شيء من التقدم في بعض المجالات، ولكن بوجه عام، ظل التقدم ضعيفا أو لم يكن موجودا في بعض المجالات الرئيسية التي تتضمن التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والمديونية الخارجية وفي بعض الحالات كانت هناك نكسات. ولذلك فمن المحتم على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في تنفيذ الاستراتيجيات والشراكات المتفق عليها في أفريقيا لعكس مسار تدهورها.

ونحن على ثقة بأن منظومة الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور مساند في تنفيذ الشراكة الجديدة.

في هذا الصدد، نود أن نسجل رسمياً تقديرنا الخالص للأمين العام على إنشائه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي نيظت به مسؤولية تنسيق دعوة الأمم المتحدة العالمية لدعم الشراكة الجديدة. وينبغي أن يمنح هذا المكتب ما يستحق من أولوية في ضوء المسؤولية الشاقة التي نيظت به. ولذلك، فإننا ندعو الجمعية العامة إلى ضمان تخصيص الموارد الكافية لهذا المكتب ليتمكن من القيام بالدور المتوخى له. ونتطلع إلى مناقشة تفاصيل متطلبات هذا المكتب مع الوفود الأخرى أثناء النظر في ميزانية السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.

بالنسبة لأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم، على الرغم من استمرار العديد من الصراعات في أفريقيا، من المهم التشديد على أن عدم اندلاع أي صراع جديد أثناء الفترة قيد الاستعراض تطور إيجابي. وفي الحقيقة، من المشجع جداً أنه أحرز قدر كبير من التقدم في البحث عن حلول

ومن بين الميادين المحددة ذات الأولوية بالنسبة لجماعة شرق أفريقيا شبكة الطرق والبنى الأساسية وتطوير الطاقة. ولذلك، ندعم دور المجموعات الإقليمية، كما جاء في تقرير الأمين العام (A/58/254).

بعد أن فشلت أفريقيا في العقود الأربعة الماضية، تبدي البلدان الأفريقية الآن قدراً أكبر من التصميم والالتزام بتنفيذ الشراكة الجديدة. وتدرك في نفس الوقت أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، التي تتمشى مع أهداف الألفية الإنمائية. إلا أن إجراءات البلدان الأفريقية لوحدها غير كافية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أسرع. وروح الشراكة الكامنة في تصميم الشراكة الجديدة والتي يعكسها تفاعلها مع المجتمع الدولي، توفر الأمل والتشجيع لتنفيذها. فضلاً عن ذلك، توفر الالتزامات التي قطعها شركاء أفريقيا في التنمية في مختلف المحافل أساساً قوياً لزيادة دعم الشراكة الجديدة. وفي هذا الصدد، نحث على تقديم الموارد التي تعهد بها بالفعل الشركاء في التنمية.

لكي تنجح الشراكة الجديدة، يتعين تعزيز الدعم الدولي في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في تمويل البنى الأساسية. وفي هذا الصدد، من الحيوي أن يتأكد شركاؤنا في التنمية من أن سياساتهم في مجالي المعونة والتجارة سياسات متكاملة. إلا أننا نستمد التشجيع من التزام شركائنا في التنمية ومبادراتهم، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الـ ٨ والاتحاد الأوروبي وسائر الترتيبات الثنائية، ولكن هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ومع أننا شهدنا زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا، فإنها لا تزال صغيرة جداً بالمقارنة بمستوياتها في التسعينيات. بطبيعة الحال، لا تريد أفريقيا أن

الأولوية في مراحل مختلفة. وسأقدم ثلاثة أمثلة. أولاً، اتخذت عدة بلدان إجراءات لإنشاء مراكز تنسيق وطنية للشراكة الجديدة. ويسرني أن أقول إن كينيا أنشأت فعلاً أمانة للشراكة الجديدة في وزارة التخطيط والتنمية الوطنية، ستقوم بتنسيق أنشطة الشراكة والإشراف عليها في البلاد وفي الخارج. وسيكون هدفاً جيداً أن تنشئ جميع البلدان الأفريقية خلال السنة المقبلة مراكز تنسيق وطنية للشراكة الجديدة.

ثانياً، إنشاء آلية مراجعة الأقران الأفريقية، وهي آلية مبتكرة لرصد التقدم نحو تحقيق إدارة اقتصادية وسياسية جيدة. وكينيا من بين البلدان الستة عشر التي انضمت إلى هذه الآلية. ويتعين أن تنضم جميع البلدان الأفريقية إلى هذه الآلية خلال السنة المقبلة لإظهار التزام أفريقيا بإدارة الجيدة وجدية أفريقيا في تحمل مسؤوليتها لضمان أن يسود الحكم السديد في أفريقيا.

ثالثاً، يتعين التفكير في أساليب لإدماج مبادئ الشراكة الجديدة وأهدافها وأولوياتها في برامج التنمية الاقتصادية الوطنية. وفي كينيا، جرت محاولة لإدماجها في استراتيجية الانتعاش الاقتصادي لتوليد الثروة والعمالة. وينبغي أن تدمج خطة الشراكة الجديدة الخمسية الاستراتيجية، عندما تكتمل وحيثما أمكن، في الخطط الاقتصادية الوطنية.

على الصعيد الإقليمي، يجري بذل جهود لإعادة توجيه أنشطة الجماعات الإقليمية لتعبر عن أولويات الشراكة الجديدة في برامج عملها. وفي نهاية هذا الشهر، ستستضيف كينيا، بوصفها عضواً في اللجنة التوجيهية، مؤتمر قمة إقليميا معني الشراكة الجديدة لبلدان شرق أفريقيا والبحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وسيستعرض هذا الحفل، من بين أشياء أخرى، ما تم تنفيذه وسيُرسَم الطريق لتنفيذ الخطة.

أود الآن أن أنتقل إلى البند ٣٩ (ب) من جدول الأعمال، "أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا". ونشكر الأمين العام على تقريره (A/58/352) بشأن هذا الموضوع. والتوصيات الواردة في التقرير بعيدة المدى ومدروسة جيدا. وهي تشكل أساسا قويا لمعالجة المسائل الكبرى التي تعوق الاستقرار والتنمية في أفريقيا. ومع ذلك، نلاحظ بقلق أن التقدم المحرز في المجالات المستهدفة المختلفة لا يزال بطيئا.

مما يدعو للأسف أن الصراعات لا تزال محتدمة في أفريقيا، وتعوق السلام، والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية على القارة. ولذلك، تولى كينيا أولوية لمنع نشوب الصراعات المسلحة، وإدارتها وتسويتها بالطرق السلمية. ونحن نواصل الدفع بعملية السلام التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في جنوب السودان وفي الصومال. ولا تزال المفاوضات بشأن حل سلمي جارية. وفي يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وقّع الطرفان المتحاربان في السودان اتفاقا تاريخيا في نيفاشا، بكينيا، وسيوفر ذلك الاتفاق، الذي يتناول ترتيبات أمنية انتقالية، دون شك، الأساس لمستقبل مشرق ومزدهر لشعب السودان. ومن المقرر أن يعود الطرفان قريبا للاجتماع لمناقشة اقتسام السلطة واقتسام الثروة، ومركز المناطق الثلاث المتنازع عليها في السودان. وتعتقد كينيا حقا أن عملية السلام في السودان لا رجعة فيها.

ومع ذلك، بغية تعزيز وضمان السلام الدائم، من الحيوي أن يقوم المجتمع الدولي بدور أكبر في العملية. وفي هذا الصدد، أود أن أحث الأمم المتحدة على القيام بدور رائد في عملية إعادة بناء السودان في فترة ما بعد انتهاء الصراع، وأطلب من الدول الأعضاء أن تدعم إعادة البناء.

تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية. لكننا نعتقد أن تحسين وصول سلع أفريقيا الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق أمر رئيسي بالنسبة لقدرتها على تمويل التنمية. بالتالي، وكمسألة ذات أولوية، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تلغي تدريجيا الإعانات المالية لمنتجاتها الزراعية، وأن تزيل الحواجز التجارية الأخرى من طريق الصادرات الأفريقية، وعلى وجه الخصوص، أن تزيل الحواجز الجمركية وغير الجمركية من أمام المنتجات التي تمه البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن تخفيف الديون أمر حتمي، لأن الديون تمثل اختناقات وعوائق خطيرة أمام الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في أفريقيا. ومن الضروري أن يكون الشركاء الإنمائيون أكثر تفهما لهذه المسألة، لأنهم يتشاطرون أيضا جزءا من اللوم عن أزمة الديون.

تشعر كينيا بامتنان للأمين العام لإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي يرأسه في الوقت الحالي دبلوماسي مقتدر ذو خبرة في الشؤون الأفريقية، هو السيد إبراهيم غمباري، وتشمل ولايته تنسيق الدعم العالمي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وتنسيق كل التقارير التي تقدم إلى الجمعية العامة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الشراكة؛ ومتابعة توصيات المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة المتعلقة بأفريقيا. ونلاحظ أيضا أن ذلك المكتب يعمل بصفته مركز تنسيق للشراكة بمقر الأمم المتحدة. ونأمل أن يعطى المكتب الدعم المالي الضروري وغيره من أشكال الدعم لتمكينه من الاضطلاع بولايته بشكل أكثر فعالية. وسوف تقدم كينيا مساهمتها عندما تطرح المسائل المتعلقة بالميزانية للمناقشة. ونود، مخلصين، أن نشكر الأمين العام على هذا الجهد والجهود الأخرى في سياق الدعم المستمر الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الشراكة الجديدة.

نيروبي، بكينيا، الأمانة المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي مبادرة إقليمية تشمل عشرة بلدان من غرب أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وفي المؤتمر، الذي يعقد كل عامين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه من هذا العام، قدمت كينيا تقريراً بشأن أنشطة أمانة نيروبي وبشأن التدابير التي اتخذتها حكومة كينيا على الصعيد الوطني لكبح الخطر.

ونحن نشي على الأمم المتحدة لتصديها لهذا الانتشار، جزئياً، بالتشجيع على عقد حلقات عمل بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وبدء برنامج لبناء قدرة قوات الأمن على رقابة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا. وتتطلع إلى تمديد بعض هذه المبادرات إلى منطقتنا دون الإقليمية، كما بينت إدارة شؤون نزع السلاح.

تشني كينيا على الإنجازات التي حققتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد نجحت البعثات في سيراليون، وإثيوبيا وإريتريا، وفي أجزاء أخرى من العالم في استعادة السلم والاستقرار. وقام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أيضاً بدور إيجابي في معالجة الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهودها الرامية إلى إعادة الحياة إلى طبيعتها في ليبيريا. وإذا نقدر الدور الهام الذي أدته الأمم المتحدة في توطيد السلم والاستقرار في العالم، فإن كينيا تحث على زيادة مشاركة الأمم المتحدة في المبادرات الأفريقية، كعملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز قد عاث فساداً في القارة وأدى إلى خسارة المكتسبات الاجتماعية

فيما يتعلق بعملية السلام في الصومال، أحرز تقدم مشجع في المفاوضات. وفي الشهر الماضي فقط، اعتمد الممثلون، في نيروبي، المشاق الذي يتوقع أن يؤدي إلى الانتخابات. وتشجع كينيا الأطراف المعنية على أن تتوحد وتستفيد من المكاسب المحققة حتى الآن.

ونحن نقدر جهود الأمين العام في المساعدة على إيجاد حل سلمي لهذين الصراعين وغيرهما في المنطقة. وإننا ممتنون بشكل خاص لمبادرة الأمم المتحدة بإعداد مشروع بروتوكول إنساني لإدراجه في عملية السلام التي تقوم بها في السودان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونرحب بالمثل بالمساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في إنشاء مركز لموارد المرأة من أجل ممثلات المرأة المشاركات في عملية السلام التي تقوم بها في الصومال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونود أن نشجع الأمم المتحدة على مواصلة زيادة مساعدتها للعمليات.

ودور شركاء أفريقيا الإنمائيين الآخرين والمجتمع الدولي حاسم في حل الصراعات على القارة. ونمس الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى، في جملة أمور، إلى دعمهم في تقوية القدرة الأفريقية على حل الصراعات.

لقد حدد الأمين العام، بحق، انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، باعتباره أحد الأسباب الرئيسية للصراع في أفريقيا. وكينيا، باعتبارها بلداً عانى كثيراً من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تضطلع بدور فاعل رئيسي في جهودنا دون الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

يجب أن تكون أولوية المجتمع الدولي دعم المبادرات دون الإقليمية، لأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة ينشط باستغلال الثغرات المترتبة على الممارسات الوطنية المختلفة التي تنظم حيازة الأسلحة الخاصة والاتجار بها. وتستضيف

وعلى أساس موقفنا هذا أيدنا مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وقد استقبلت باكستان باهتمام تقرير الأمين العام (A/57/254)، الذي أعده وفقا لقرار الجمعية العامة ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. والتقرير وثيقة جامعة تقدم تفاصيل متعمقة للتقدم المحرز في التنفيذ والدعم للشراكة الجديدة. ونحن نؤيد التوصيات الواردة في التقرير، وخاصة تلك الداعية إلى اتخاذ إجراءات جريئة من قبل جميع الشركاء لمعالجة التحديات والمصاعب التي حددها التقرير.

لقد كان الهدف الرئيسي للشراكة الجديدة هو القضاء في نهاية المطاف على الفقر في أفريقيا، ووضع البلدان الأفريقية على طريق النمو والتنمية المستدامة، وبذلك، إنهاء حالة التهميش التي عانت منها أفريقيا وإدماجها في عملية العولمة. ويمثل ذلك تحديا هائلا يستلزم استثمارات طائلة ودعمًا تقنيا من جميع الشركاء المعنيين. فأفريقيا لا تستطيع التصدي لهذا التحدي الضخم بمفردها.

ويسعدنا أن نلاحظ أن هذا البرنامج الشامل، الذي تملكه أفريقيا وتقوده وتحركه، يزداد زخما بالتأييد الذي أبداه المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي الوقت المناسب ستغير هذه المبادرة حتما مصائر عشرات الملايين من الأفارقة الذين يعانون من الفقر والمرض والصراعات.

ولاحظنا كذلك الإصلاحات الهيكلية الهامة التي قامت بها معظم الحكومات الأفريقية، والتي تعكسها التحسينات في إدارة الاقتصاد الكلي، وتدابير تحرير التجارة، وتعزيز وتوسيع مشاركة القطاع الخاص. وكلما استدامت هذه الإصلاحات وارتكزت على السلم المدني، كلما نجحت في دفع عجلة النمو وفي التخفيف من الفقر. ولكن جهود البلدان الأفريقية ما زالت تعاني من القيود الناجمة عن ضعف

والاقتصادية التي تحققت منذ الاستقلال. ولمواجهة الخراب الذي خلفه الوباء، اتخذت حكومة كينيا مختلف التدابير لكبح انتشار فيروس الإيدز. ونتيجة لهذه التدابير انخفضت معدلات الإصابة إلى حد كبير خلال السنوات الأربع الماضية. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال. وقد استضافت كينيا في الشهر الماضي المؤتمر الدولي الثالث عشر المعني بالإيدز والأمراض المنقولة جنسيا في أفريقيا، وهو محفل جمع أكثر من ٦٠٠٠ مندوب من مختلف أنحاء العالم لمناقشة التدابير العاجلة التي ينبغي أن نتخذها جميعا لمكافحة هذا الوباء. وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمكافحة هذه الآفة، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد المالية وتحسين فرص حصول المصابين على الأدوية المضادة للفيروس.

وليزدهر السلام والاستقرار، يصبح الحكم الرشيد ضرورة، بل هو شرط أساسي للنمو المستدام. وقد استطاعت كينيا مواجهة هذا التحدي. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، شهدت كينيا حدثا تاريخيا عندما أجرت الانتخابات العامة التي اعترف بها عالميا كانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية، ومكنت من نقل السلطة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الزعماء بفتحهم المجال للديمقراطية سيقطعون أشواطاً بعيدة في الحد من الصراعات وتنشيط التنمية في أفريقيا.

في الختام، أعتقد أننا ندرك جميعا، أن تنشيط النمو الاقتصادي في أفريقيا بمبادرة وتوجيه الأفارقة أنفسهم، وبدعم الشركاء الإنمائيين، يخدم المصلحة العامة للسلام والاستقرار والتنمية للمجتمع الدولي بأسره.

السيد الحق (باكستان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يسعدني أن أشارك في هذه المناقشة الهامة تحت قيادتكم. إن باكستان تولي أهمية قصوى لعلاقتها مع أفريقيا وتدعم جميع المبادرات الرامية إلى التنمية في القارة الأفريقية.

وقد أيدت باكستان دائما المطامح السياسية والاقتصادية لأفريقيا. ونحن نعتز بمشاركتنا في عدد من عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وقد شارك أفرادنا من العسكريين والمدنيين في عمليات الأمم المتحدة في الصومال وناميبيا وليبريا والصحراء الغربية وسيراليون. وستواصل باكستان تقديم الدعم المعنوي والمادي للبلدان الأفريقية. كذلك، فإن برنامج باكستان للمساعدة التقنية لأفريقيا مستمر في تدريب الفنيين الشباب في مختلف الميادين.

لقد عانت شعوب أفريقيا طويلا، والتحدي الذي تواجهه القارة هائل في ضخامته. وإن الشراكة الجديدة توفر إطارا واقعا لتلبية هذا التحدي. وقد حان الوقت لأن يركز التنفيذ على المجالات التي تعيق بلوغنا أهداف الشراكة الجديدة ومواجهتنا لتحدياتها. وفي ذلك السياق يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم أهم مساهماته. ونحن من جانبنا نؤكد من جديد أن باكستان ستستمر في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بكل وسيلة ممكنة.

السيد زنا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي

أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره الشامل عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن عميق تقديرنا للأمين العام، الذي أكد لنا دعمه التام منذ بداية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولقد ساعد التزامه المتواصل على تعبئة منظومة الأمم المتحدة كلها والمجتمع العالمي لتأييد مساعي التنمية في أفريقيا.

وننوه بجهود الأمين العام التي لا تعرف الكلل والرامية إلى تعزيز التنمية الدولية، والسلام والأمن. وفي هذا الصدد نرحب بإنشاء مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، برئاسة السيد إبراهيم غمباري وكيل الأمين العام. ونحن نعتمد عليه وعلى زملائه لتعزيز قيم ومبادئ

التنسيق بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجان التنفيذية، وعن ضعف القدرة المؤسسية والافتقار إلى التمويل الكافي. وهناك حاجة إلى تطوير استراتيجيات فعالة لضمان بقاء ملكية وريادة المبادرة في أيدي الدول الأفريقية.

إن ما يحتاجه إخواننا وأخواتنا في أفريقيا اليوم ليس تشخيصا لأسباب التخلف الإنمائي ولا النصائح الإرشادية، بل الدعم القوي من المجتمع الدولي، الذي يضمن نجاح الشراكة الجديدة، وخاصة عن طريق تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية غير المشروطة، ودفع التعهدات للصندوق الاستثماري لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبتقديم المساعدات بدون شروط. فضلا عن ذلك، ينبغي أن يشمل الدعم الدولي لمبادرة الشراكة الجديدة تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، والإسراع بتخفيف عبء الديون وزيادة التخفيف، بما في ذلك إلغاء الديون، وبذل الجهود الدؤوبة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية، ونقل التكنولوجيا إليها، وتنمية الموارد البشرية، وخاصة في مجالات التعليم والصحة، وبذل جهد خاص ومركّز لوقف الإيدز والقضاء عليه.

ونعرب عن تقديرنا الكبير للدعم الذي تقدمه لأفريقيا الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، في مجالات السلم والأمن، وتخفيف غائلة الفقر، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحكم الرشيد وتطوير الهياكل الأساسية. ومع ذلك يبقى الكثير مما ينبغي عمله لدعم الشراكة الجديدة ولتعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأمانة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وبتعزيز الدعم الدولي عن طريق تحسين المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمار، وإيجاد حل دائم لمسألة الدين الخارجي، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، سيكون من الممكن تحقيق أهداف إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وأحرز أيضا تقدم في وضع تفاصيل لجهود في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والعلم والتكنولوجيا والبيئة والسياحة.

ولم تتغير التحديات والمشاكل التي حفرتنا على إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الذي وضعه الاتحاد الأفريقي، الذي يهدف إلى إعادة تنشيط القارة الأفريقية وإعادة إنعاشها. ولذلك مما له أهمية حاسمة أن نعزز هذه الشراكة بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو وأن نواصل التزامنا بالعمل على تحقيق أهداف القضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة أبناء أفريقيا.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز التحديات الرئيسية التي تتطلب المزيد من دعم الأمم المتحدة والمناخين الآخرين. أولا، إن التنمية الزراعية والريفية، والتنوع الاقتصادي وحماية البيئة هي العناصر الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي من أجلها تحتاج الجهود الأفريقية إلى مساندة التعاون الدولي لها.

والتحدي الذي تمثله الزراعة والأمن الغذائي لا يزال قائما. ويتعين علينا أن نولي أولوية عليا للتنمية الزراعية. ومن الضروري التصدي لمسألة عدم الأمن الغذائي القائمة حاليا في إثيوبيا، والقرن الأفريقي والجنوب الأفريقي.

وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى إرساء أسس للزراعة المستدامة. ويتخذ بلدي تدابير من قبيل الأنشطة في مجالات المياه، والحصاد، والأبحاث، وخدمات الاستصلاح، وإعادة التوطين وأنشطة أخرى مماثلة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من آثار الجفاف الحالي الذي يلازم إثيوبيا.

وثانيا، تشعر غالبية البلدان الأفريقية بالقلق بصفة خاصة إزاء عدم القيام بجهود كثيرة من أجل التصدي للآثار المترتبة على تقلبات الأسعار الدولية واستمرار هبوط أسعار السلع الأساسية الرئيسية التي تنتجها معظم أقل البلدان نموا. ولا يزال هذا يعرض للخطر نمو اقتصاداتها وجهودها الرامية

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سائر أنحاء العالم ولحشد الدعم للأفريقيين من أجل تنفيذ مبادرتهم.

ونحث على تقديم كل الدعم اللازم لهذا المكتب لينفذ واجباته. لقد أحرزت البلدان الأفريقية وشركاؤها، وفقا للمبادئ الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تقدما هاما في تطوير المؤسسات والمشاريع والبرامج، وتعزيز المشاورات من أجل تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة.

ومنذ اعتمد المجتمع الدولي الشراكة الجديدة هنا في الأمم المتحدة في السنة الماضية، أعدت البلدان الأفريقية مشاريع وبرامج مفصلة لتنفيذ الشراكة، وقد أحرزنا تقدما في هذا الشأن. وفيما يتعلق ببناء المؤسسات، استكملت الأعمال اللازمة لتنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وتم إعداد وثائق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وانضم إلى الآلية ١٦ بلدا، بما فيها إثيوبيا وتم تعيين الفريق الأولي الذي يتألف من أشخاص بارزين.

ومن دواعي التشجيع أن أول استعراض تقوم به الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران سيجرى في النصف الثاني من هذه السنة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نلاحظ أن برنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية قد اكتمل. وأعدت، استنادا إلى هذا البرنامج، مشاريع مفصلة، بعضها قطرية وبعضها لمناطق محددة من أجل التنفيذ. وتضطلع هذه المشاريع والبرامج بأنشطة ترمي إلى تحسين الأمن الغذائي والإنتاجية في القطاع الزراعي في مناطق شتى بالقارة.

وبُذلت أيضا جهود من أجل التصدي للصراعات في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، تعمل أفريقيا بالتعاون مع البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية لإعداد خطة مشتركة لتعزيز قدرة أفريقيا على تنفيذ عمليات الدعم الرئيسية.

إحدى نتائج هذه الجلسة في زيادة الالتزام والتعهد بتقديم الدعم في المجالات المذكورة آنفاً، وبالتحديد تعزيز عمليات دعم السلام، وزيادة الاستثمارات في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، ومعالجة مسألة الإعانات الزراعية وتدبير الدعم الأخرى التي تؤدي إلى زعزعة استقرار الزراعة في أفريقيا، وتعبئة موارد إضافية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

وأود أن أتطرق الآن للبند الثاني المدرج في جدول أعمالنا، "أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها". ونود أن نؤكد مرة أخرى على الرابطة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية، والتي ذكرت بتفصيل دقيق في تقرير عام ١٩٩٨ الذي قدمه الأمين العام في إطار هذا البند من جدول الأعمال تحت الرمز (A/52/871-S/1998/318) والذي كان معلماً بارزاً. ونعتقد أن أسباب الصراع متعددة. بيداً، الفقر والتهميش كلمتان رئيسيتان لا بد من استخدامهما.

ويسوغ تعقيد الصراعات في أفريقيا مشاركة عدد من الأطراف الفاعلة في حلها، بما فيها المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. ونحن نشيد بأعمال المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. والدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جدير بتقديرنا ويحتاج إلى دعم متضافر لتعزيز قدراتها في مجال منع الصراعات وإدارتها.

وفي هذا الصدد، نخطط علماً مع الارتياح بالتعاون القائم بين ثلاثة بلدان هي موزامبيق وجنوب أفريقيا وبلدي إثيوبيا، بصفتها بلدان مساهمة بقوات في قوة حفظ السلام التابعة للبعثة الأفريقية في بوروندي. ونعرب عن تقديرنا

إلى تخفيض حدة الفقر فحسب، ولكن أيضاً قدرتها على تحمل أعباء ديونها.

وقد أدى هبوط سعر سلعة أساسية واحدة هي البن خلال السنوات الثلاث الماضية إلى دفع ٢٥ مليون نسمة إلى الانحدار إلى مستوى أقل من خط الفقر. وأخرج الأطفال من المدارس. ووقفت الجهود المبذولة من أجل تحسين الأمن الغذائي. وبلدي أحد البلدان المتأثرة بهذا التطور السلبي. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة رئيس الجمعية العامة الرامية إلى إدراج مسألة السلع الأساسية في مكانة عالية في جدول أعمال الجمعية العامة.

ثالثاً، بينما نخطط علماً بالزيادة التدريجية المتواضعة في تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى القارة في عام ٢٠٠٢، فإنها لا تزال أقل من ما هو مطلوب لإحداث نقرة في الأهداف الرئيسية للتنمية. ومن غير المحتمل، نظراً لمستوى التقدم في الوقت الحاضر، أن تحقق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبالرغم من أن البلدان الأفريقية تجري في الوقت الحاضر إصلاحات لمواجهة التحديات في مجالات التعليم، والصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى، لا تزال الحاجة تدعو إلى المزيد من الاستثمارات في هذه المنطقة.

رابعاً، بالرغم من كثرة التحديات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، لا تزال البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفقه على التعليم والصحة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على أن الأوضاع التي اقتضت استهلال هذا الحوار فيما بيننا نحن الأفريقيين والمجتمع الدولي لم تتغير، وأنه يجب مواصلة المشاركة الهيكلية بين البلدان المانحة وأفريقيا. ويجدون الأمل في أن تتمثل

الفرعيين في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة ليؤكد، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، الصلة الوثيقة القائمة بين السلام والتنمية، والحاجة الملحة إلى الأخذ بنهج ثنائي في معالجة التحديات التي لا بد من أن تواجهها أفريقيا.

إن خطورة الحالة السائدة في أفريقيا تشكل خطرا حقيقيا على السلام والأمن الدوليين، كما أنها تثير القلق إزاء حماية كرامة الإنسان. وفي الاجتماعات التي عقدها الاتحاد الأفريقي مؤخرا في مابوتو، أثبتت الدول الأفريقية عزمها المعقود على التصدي للتحديات التي تواجهها في مجالي إعادة الإعمار وبناء السلام، بغية أن تعيد إطلاق عملية التنمية، وكذلك في مجال معالجة أسباب التخلف، باعتبار ذلك شرطا مسبقا للحفاظ على السلام وتعزيز الاستقرار. وإحدى أفضل الأدوات الأساسية لبدء عملية التنمية تتمثل، بلا شك، في الحكم الرشيد، لأن الفساد والتفاوت الاجتماعي وغيبة الديمقراطية عوامل تولد التوترات وتضارب المصالح، وتزيد من تفاقم الفقر. وفي هذا السياق، تؤكد بنن من جديد التزامها بالحكم الرشيد باعتباره شرطا من الشروط الأساسية لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن هذه الشراكة الجديدة تحمل في طياتها الأمل في نهضة أفريقيا. وتنفيذ مراكز التنسيق الرئيسية، في بيئة من الشفافية، لهذا البرنامج المشترك والتوافقي، سيقطع بنا شوطا بعيدا على طريق النمو، وفي حملة مكافحة الفقر. ولكن جهود البلدان الأفريقية لتحسين وتقوية اقتصاداتها قد لا تحقق كل النتائج المتوقعة، على المديين القصير والمتوسط، ما لم يضطلع شركاء أفريقيا في التنمية بدورهم الصحيح وبروح من الشراكة الحقيقية، وبخاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد. فالإجراءات التي تم الاضطلاع بها تنطوي على تكاليف مؤقتة باهظة. وبالتالي، لا بد من اتخاذ تدابير للمساعدة على الصعيد الدولي، وبالذات في مجالي الاستثمار المباشر والتجارة. فضلا عن ذلك، يجب الإبقاء على تدفق

أيضا للدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لهذه البعثة.

ونود أن نشدد على الحاجة إلى زيادة تعزيز دعم المجتمع الدولي للتعاون الإقليمي في أفريقيا في مجال حفظ السلام. كما نود أن نرى مزيدا من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومختلف المنظمات دون الإقليمية المعنية بمنع الصراعات وإدارتها في أفريقيا.

إن تحديات التنمية وإعادة الإعمار في أفريقيا بعد انتهاء الصراع لها حقا تحديات هائلة. وهناك حاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة للبلدان المتضررة. ولا بد من توفير الموارد الكافية لضمان تنفيذ تدابير نزع السلاح، بما في ذلك جمع الأسلحة وبرامج التسريح وإعادة الإدماج. وقبل كل شيء، يجب توفير الدعم الكافي لإعادة بناء الهياكل الأساسية التي دمرتها الصراعات المطولة، ووضع برامج لإدراج الدخل، ولأنشطة إزالة الألغام، والخدمات الاجتماعية، وحماية الفئات السكانية المستضعفة في البلدان التي مزقتها الحروب.

والمسألة الأساسية الآن فيما يتصل بهذا البند الفرعي، هي كيفية متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ونتطلع إلى التعرف على أفكار مبتكرة بشأن هذه المسألة. ونحن على استعداد للدخول في مشاورات بناءة تهدف إلى معالجة هذا الموضوع.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ الأمين العام على الجودة العالية التي اتسم بها تقريره (A/58/254) المقدم إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لها، وكذلك تقريره (A/58/352)، عن تنفيذ توصياته بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وإجراء مناقشة مشتركة لهذين البندين

ستتمكن البلدان الأفريقية من كسر الحلقة المفرغة للفقر والتهميش وعدم الاستقرار الذي طال أمده.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أبدأ كلمتي بالإعراب مجدداً عن أحر تهانتي لكم، سيدي الرئيس، وأود أن أقول إن السنغال، وهي أحد الأعضاء المؤسسين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يسعدنا المشاركة في هذا التقييم للمنجزات التي تحققت في السنة الماضية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وفي بحث أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام والتنمية المستدامة فيها. وهذان البنود الفرعيان كانا موضوعي تقريرين ممتازين قدمتهما الأمين العام إلى الجمعية العامة في الوثيقتين A/58/254 و A/58/352 على التوالي.

منذ قررت الأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أن تجعل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الإطار الوحيد لجهودها لصالح أفريقيا، أصبح تنفيذ الشراكة الجديدة، أكثر من أي وقت مضى، أولوية أساسية لدى البشر ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا، والقادة الأفارقة. وهكذا، وبعملنا المنسق القائم على نهج متماسك ومحسوب، وبدعم ثمين من المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها، حققنا تقدماً ملموساً في بلورة رؤيا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أشير إلى البرنامج المتكامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي اعتمد في أحدث مؤتمر قمة عقده الاتحاد الأفريقي، وأن أشير أيضاً إلى الآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء، وهي آلية تقييم أفريقية مشتركة. وهاتان الأولويتان من دواعي الارتياح الكبير، وهما تشهدان على تصميم قارتنا على أن تمسك

المساعدة الإنمائية الرسمية، لتمكين البلدان الأفريقية من الحصول، بشروط ميسرة، على الموارد اللازمة لإنشاء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. والدور التنسيقي الذي تقوم به الأمم المتحدة له أهمية حاسمة، وهذا ما يستدعي الحاجة إلى أن يتلقى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا كل ما يلزمه من دعم. ووفد بلادي يؤيد بقوة الملاحظات الوجيهة التي أعدتها لجنة البرنامج والتنسيق، بما فيها تلك المتعلقة بالأنشطة التي خطت لها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة.

في القرار ٧/٥٧ جعلت الجمعية العامة من الشراكة الجديدة إطاراً مرجعياً لتنمية أفريقيا. وبالتالي، تقوم الحاجة إلى وضع مؤشرات أداء لتقييم تنفيذ البرنامج، وإنشاء الشراكات. ونرحب بالشراكة بين أفريقيا ومجموعة الثمانية. ويسعدنا أيضاً أن مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية علق أهمية كبرى على دور الشراكة الجديدة باعتبارها إطاراً مرجعياً لتنمية أفريقيا.

وتعزيز الأمم المتحدة دعمها للمبادرات الأفريقية أمر أساسي، لأن أفريقيا تضم ٣٤ بلداً من فئة أقل البلدان نمواً. وعليه، فمن واجب الكيانات المسؤولة عن تنفيذ الشراكة الجديدة، عند وضع برامجها، أن تأخذ في الحسبان برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي يسبب بطء وتيرة تنفيذه انزعاجاً يتزايد يوماً بعد يوم.

وبنن، بصفتها رئيس مكتب التنسيق لأقل البلدان نمواً، تناشد المجتمع الدولي وشركاءنا الثنائيين ومتعددي الأطراف التحلي بروح المسؤولية والتضامن. ذلك أن علينا أن نواجه العولمة الاقتصادية القائمة على منطق استبعاد عنيد، بعولمة التضامن، حتى تصدى، في بيئة الترابط هذه، لمشاكل البشرية: الفقر والأوبئة وتدهور البيئة، والاتجار بالمخدرات والديون وغيرها. وبالتعاون الدولي ودعم الحكم الرشيد

شركائنا، والدعم المقدم بصفة خاصة للمشاريع. وسمحوا لي بأن أقدم قائمة جزئية ببعض المشاريع الجاري الاضطلاع بها ومشاريع أخرى لا تزال في مرحلة التخطيط. وأود أن أشير إلى خط أنابيب الغاز في غرب أفريقيا، والشبكة الكهربائية الموحدة في الجنوب الأفريقي، ومشاريع الهياكل الأساسية لطريق الدار البيضاء - داكار وطريق الجزائر - باماكو وطريق طرابلس - نيامي - لاغوس، وفي مجال التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات، مد شبكات فرعية من الألياف الضوئية التي تربط أوروبا وأمريكا إلى الداخل الأفريقي في داكار وبريتوريا ومن ثم إلى كوالالمبور.

وثمة مبرر للترحيب بالزيادة البالغة نسبتها ٥ في المائة في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية، فهي أول زيادة تتم خلال ثلاثة عقود. ونرجو أن يستمر هذا الاتجاه الدينامي بل وأن يزداد قوة. وقد التزمت فرنسا وغيرها من الشركاء الأوروبيين بكفالة الوصول سريعا إلى الهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، الذي جرى التأكيد عليه مجددا في مؤتمر مونتيري وجوهانسبرغ. وترحب السنغال أيضا بمبادرات من قبيل حساب التحدي في الألفية الجديدة التابع للولايات المتحدة، ومرفق التمويل الدولي المزمع إنشاؤه. وسوف تتيح لنا هاتان الآليتان استكشاف طرق ووسائل جديدة لتمويل التنمية ولتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية والشراكة الجديدة. ومن شأن هذا النهج الإبداعي بالطبع أن يدعم تدابير خفض الديون، والخطوات المتخذة لتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، وفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام المنتجات الأفريقية.

وتلوح مسألة إمكانية وصول منتجاتنا إلى أسواق الشمال كبيرة بصفة خاصة وتبرر شعورنا بالخيبة الهائلة لانهيار الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المدوي في

بزمام مستقبلها، بدعم من شركائنا الإنمائيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وبالتضامن النشط من جانبهم.

ومن هذا المنطلق، تود السنغال التشديد على الاهتمام المتزايد الذي تبديه كثير من البلدان والمؤسسات في الشمال والجنوب على السواء بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولا بد من الإشادة الخاصة في هذا السياق بمجموعة الثمانية لاحتشادها الهام من أجل أفريقيا، وبمنظومة الأمم المتحدة لإنشائها مؤخرا مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي يرأسه براءة صديقنا وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري. وهو جدير بمزيد من تأييدنا. كما أن من المهم التنويه والترحيب بالإطار الجديد للنهوض بتنسيق التدخل الميداني من جانب وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها استنادا إلى المجموعات المواضيعية الخمس التي تمثل أولويات الشراكة الجديدة. ولعلنا لا ننسى أيضا مؤتمر طوكيو الدولي الثالث بشأن تنمية أفريقيا الذي انعقد مؤخرا لدعم الشراكة الجديدة.

وفي حين يوافق الجميع الآن مهما بلغت شكوكهم على أن الشراكة الجديدة هي أبعد شيء عن عدم الواقعية أو عن أن تكون مجموعة من الآمال الزائفة، وعلى أنها برنامج طموح تتحدد أبعاده الكاملة بالتدرج، لا مفر من أن تتأثر البلدان الأفريقية وشركاؤنا في التنمية وصولا إلى هذه الغاية، التي تعد محمودة على أقل تقدير، وبخاصة من خلال العمل الملموس. ونحن الأفارقة بدورنا مدركون لضرورة الأخذ بالإصلاحات التي تتوخى تعزيز الإدارة الرشيدة على الصعيدين العام والخاص، وتقوية القدرات المؤسسية والإنسانية، وتطبيق سياسة عامة سليمة للاقتصاد الكلي.

وسوف يتوقف نجاح الشراكة الجديدة في هذا المجال وغيره من المجالات إلى حد كبير على زيادة الدعم المقدم من

الصراعات وإدارتها وحلها كمجلس السلام والأمن والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة.

وتكشف نظرة عابرة إلى احتمالات السلام في أفريقيا، وخاصة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، عن أن الإجراءات الحازمة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس غانا كوفور قد أنعشت الآمال في ليبيريا وكوت ديفوار وغينيا - بيساو. فتلك البلدان التي تربطنا بها أواصر الصداقة قد توالى عليها الضربات وأضحت في حاجة ماسة إلى الدعم السياسي والمالي من المجتمع الدولي إذا أريد لها أن تلبى التحديات الهائلة التي تفرضها المصلحة الوطنية وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وهي أفضل الضمانات لعدم عودة شياطين القلاقل وزعزعة الاستقرار إلى الظهور. وبعبارة أخرى، ما أعظم حجم الأخطار الناشئة في هذه المنطقة دون الإقليمية وغيرها من المناطق في أرجاء القارة عن الظواهر المتكررة من قبيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتابعها المقيت المتمثل في المرتزقة.

وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في عدد من جلسات مجلس الأمن العلنية، فقد حان الوقت لاتخاذ التدابير الجذرية التي توصي بها الجماعة الاقتصادية وغيرها من المنظمات دون الإقليمية للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستتصاله. ذلك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المنطقة دون الإقليمية من أفريقيا، بل ولأفريقيا برمتها، في الميزان. ومن ثم تعرب السنغال عن تقديرها لفرنسا وهولندا لمبادرتهما من أجل كفالة أن يعتمد في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة مشروع قرار بشأن الترويج على الصعيد الإقليمي داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

كانكون الشهر الماضي. وقد أدى هذا الإخفاق بمضاعفته الفرصة الضائعة في جولة الدوحة إلى إضعاف ثقة الأفريقيين في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويؤكد بلدي مجددا على الرغم من ذلك أن منظمة التجارة العالمية لا تزال الهيئة الوحيدة التي يمكن في إطارها تحديد المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية ومناقشتها ويجب فيه حلها.

لذلك تصر السنغال على الترحيب بالتزام البلدان النامية مؤخرًا في الأرجنتين بالعمل على استئناف عملية التفاوض أملا في أن يتلقى المبادرات ذات الصلة بعين القبول شركاؤنا الذين نقدر تقديرا كبيرا تعاوهم المتعدد الأوجه في حل الصراعات وتعزيز سيادة القانون، وهما أمران أساسيان يلزم التصدي لهما قبل كل شيء من قبل الأفريقيين أنفسهم.

ولا يمكن لأي تقييم لحالة أفريقيا أن يغفل الصراعات العديدة التي ترهن نمو القارة وتنميتها في المستقبل. وبناء السلام الدائم هو عمل طويل الأجل، يجب أن لا يدخر وسع في إنجاحه. وتحث السنغال الأمين العام على مواصلة نشر تقاريره عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ولا شك أننا نمر بفترة أقل ما يقال فيها إن الآمال المعقودة على الأمم المتحدة أبعد ما تكون عن التحقيق. فهذه حقبة لم تجتد البشرية فيها بعد طريقا لإنقاذ نفسها من مشاكل ملحة كفضيحة الفقر والاستبعاد، ومأساة الصراعات، والكوارث الإنسانية، ونكبات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية المرتبطة به، والأخطار التي تهدد البيئة، وتأثير الفجوة التكنولوجية الرقمية، ومخاطر الإرهاب. والقائمة تطول. وسوف يظل تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا وهما من الأوهام طالما بقيت الصراعات تنهش قارتنا. وقد أنشأ القادة الأفريقيون لذلك آليات جديدة لمنع نشوب

فعلا، بالتعاون مع الوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة.

لقد اعتمدت بروندي برنامجها الإنمائي باعتباره جزءا من الإطار الاستراتيجي المؤقت للانتعاش الاقتصادي والحد من الفقر. ويقوم ذلك البرنامج، بدرجة كبيرة، على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ومن الواضح أن رغبة أفريقيا في أن تكون لها استراتيجيتها الإنمائية الخاصة ينبغي أن تجد الدعم من خلال علاقات جديدة ونشطة بين أفريقيا وشركائها. وهذا أمر ضروري وملح، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تبعث على القلق الشديد، ومنها انخفاض معدل النمو من ٤,٣ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٣,٢ في المائة عام ٢٠٠٢؛ وحقيقة أن مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤثر حاليا على أكثر من ٢٩,٤ مليون شخص؛ بالإضافة إلى النسبة المثوية المرتفعة للغاية من البشر الذين يعيشون في فقر مدقع.

وأفريقيا لا تستطيع وحدها أن تجد حلا لمشاكلها. إنها تحتاج إلى أشكال مختلفة من الدعم من المجتمع الدولي، خاصة من خلال نوعين من الإجراءات. أولا، نحض المجتمع الدولي على زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتجاه إلى الزيادة الذي لمسناه خلال السنتين الماضيتين. وهذا الاتجاه يتماشى مع المبادرات المعلنة في مونتيري ومع خطة العمل الأفريقية التي اعتمدها مجموعة الـ ٨ في مؤتمر القمة المعقود في كاناناسكيس، والتي تأكدت مرة أخرى في إفيان. ولا بد إن يستمر هذا الزخم لتحقيق الهدف الذي حددته الأمم المتحدة لتكريس نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية. ولكي تكون تلك المساعدة فعالة، لا بد من تصميمها بحيث تناسب استراتيجيات التنمية التي تضعها البلدان المتلقية. وينبغي إيجاد ترتيبات مناسبة مكملة

وختاما، بالنظر إلى ضرورة العمل المتضافر لإيجاد رد جماعي على الخطر العالمي الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، تكفي الإشارة إلى أن بلدانا الفقيرة رغم أنها قد تجد صعوبة في الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي، من الواضح أننا قد نجحنا في قطع صلتنا بالماضي. فقد عقد الأفريقيون عزمهم على إيجاد الطرق والسبل الضرورية لتحقيق مصيرهم في سياق الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، اللذين يتوخيان السماح لأفريقيا بالاضطلاع بدورها الواجب دائما في منظومة القارات.

السيد نيتوروي (بروندي) (تكلم بالفرنسية):

السيد الرئيس، يود وفدي أن يعرب عن سعادته إذ يرى الجمعية العامة، التي تتولون رئاستها، وقد قررت عقد هذه الجلسة الفريدة لمناقشة موضوعين مترابطين على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للقارة الأفريقية. ونود أن نشكر الأمين العام كوفي عنان على جودة تقريره، اللذين يمكننا من استعراض التقدم المحرز على صعيد تثبيت الاستقرار السياسي والتنمية في القارة الأفريقية والتطلع إلى المستقبل.

ونرحب أيضا بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ونرجو أن توفر له الموارد اللازمة كيما يؤدي مهمته على النحو الواجب.

أما بالنسبة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن العزم على النجاح في تحدينا المشترك هذا ينعكس في السرعة التي أنشئت بها الآليات لإعداد وتنسيق المشاريع الإنمائية الإقليمية. والواقع أن أمانة الشراكة قد بدأت العمل بالفعل؛ كما أن لجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتنفيذ الشراكة بدأت عملها، بينما يستمر الانضمام إلى مذكرة التفاهم بشأن الآلية الأفريقية للاستعراض بين النظراء، التي تضم ١٥ موقعا حتى الآن. وثمة تقدم قطاعي قد أحرز

اقتصادي وإنساني للسكان الذين يعيشون في ظروف بائسة بوجه عام في زمن الحرب. وهذا الجانب يغيب عن البال أحيانا، إذ إن المانحين يجعلون تقديم المساعدة رهنا باستعادة الأمن في بلداننا، وهو ما يُدخلنا بسرعة في حلقة مفرغة.

وفي حالة بوروندي، على الأقل، تبين التجربة أنه ما إن يبرم اتفاق سلام أو وقف لإطلاق النار، ما لم توفد بعثة لمراقبة وقف إطلاق النار أو حفظ السلام على وجه السرعة، يمكن أن يتفاقم الوضع ويصبح هناك خطر من اندلاع حرب شاملة. وأفريقيا لا تملك الموارد اللازمة لذلك. إلا أن مجلس الأمن يشجع الأفارقة على حل صراعاتهم بأنفسهم. فلم تتباطأ البلدان الغنية في توفير الموارد المالية والدعم السوقي للبلدان الأفريقية التي تبذل جهدا لنشر قواتها؟ في بوروندي، مثلا، نُشرت قوة أفريقية منذ عدة أشهر، لكنها لا تقوم بعملها كاملا لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة. ولكن، بعد توقيع بروتوكول بريتوريا الشامل لاقتسام السلطة السياسية وسلطة الدفاع والأمن في بوروندي، الذي وقّع في بريتوريا عام ٢٠٠٣ بين الحكومة الانتقالية والحركة الرئيسية للمتمردين في بوروندي، ثمة حاجة ملحة بشكل متزايد للحيلولة دون استئناف الحرب، الأمر الذي سيقضي على كل الجهود التي بذلت من جانب بوروندي، والميسر والمنطقة دون الإقليمية.

ويلاحظ وفدي أن الظروف الدولية تعرقل أحيانا مسعانا نحو التحديث السياسي والاقتصادي للقارة. ولذا، لا بد أن يستمر الحوار على أساس الشراكة بين البلدان الأفريقية ذاتها، وبين هذه البلدان وبقية المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن ارتياح وفدي لحسن تنظيم هذه

لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إما من خلال إلغاء أعباء الدين أو تخفيفها.

ثانيا، نود أن نشدد على دور التجارة المحرك للتنمية. فدور أفريقيا في التجارة الدولية لا يزال هامشيا، رغم ثراء إمكاناتها. وأسعار السلع الأساسية، التي تشكل المصدر الرئيسي لدخلنا، ما فتئت تتراجع، وهو ما يغرق الملايين من البشر في حالة من الفقر المدقع. ولذا، نشعر بالقلق إزاء الإعانات الزراعية في البلدان الغنية، لما لذلك من أثر سلبي كبير على حياة سكاننا في المناطق الريفية. ونود القول إن الجهود الرامية إلى فتح أسواق الشمال أمام السلع الأساسية القادمة من الجنوب ينبغي أن تستمر.

أما بالنسبة إلى البند الثاني، الذي يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/58/352)، فإن وفدي يؤيد تقييم الأمين العام، الذي يقول "إن التقدم المحرز كان بطيئا وغير متسق". وينبغي ألا يؤدي ذلك إلى إحباطنا؛ بل، على النقيض تماما، علينا أن نضاعف جهودنا وقدراتنا الإبداعية لتمكين، في جملة أمور، من تسوية الصراعات في بلداننا وهئمة الظروف المؤاتية للتنمية.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الاتحاد الأفريقي الجديد يستعد حاليا لإطلاق مبادرات جديدة للسلام والتنمية في أفريقيا. ولكن، لكي يحقق هذا الاتحاد هدف إقرار السلام وتثبيت استقرار البلدان التي تعاني من الصراع، لا بد له من أن ينظم نفسه من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في الإبادة الجماعية، والفقر، وانتشار الأسلحة الخفيفة، والإيدز وسوء الإدارة. ولا بد لآليات الإنذار المبكر من أن ترصد بوادر الصراع الناشئة في الوقت المناسب، وأن يُتخذ إجراء وقائي على جناح السرعة. وما أن ينشب صراع ما، لن يتسنى حله إلا إذا كانت الإجراءات السياسية مشفوعة بدعم

السلم والأمن والإدارة الاقتصادية السليمة والحكم السديد في أفريقيا فيأهم يسعون إلى إرساء النيباد على قاعدة مستدامة تتمتع بالمصداقية. ويرى وفدي أن التنمية والسلم عنصران لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وبالتالي، يجب أن يسير أي نشاط إنمائي جنباً إلى جنب مع جهود بناء السلم. لذلك نحن نرحب بالتزام البلدان الأفريقية بالسلم والأمن والإدارة الاقتصادية السليمة. ويبدو أن القارة الأفريقية تسير في الاتجاه الصحيح من أجل الإنجاز السريع للوعود التي قطعها نيباد.

ويؤكد التقرير، عن حق، على أهمية الشراكة العالمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي والمساهمة الكبيرة التي يمكن أن تقدمها من أجل تنفيذ النيباد. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إذ أنه بالرغم من الجهود التي يبذلها شركاؤنا والأفرقة أنفسهم فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يبدو بعيد المنال بالنسبة إلى غالبية الأقاليم في قارتنا.

ولكي يحقق النمو الاقتصادي المستدام والدائم يجب علينا إيلاء أهمية أكبر للحد من الفقر، وتعزيز التنمية التي يشكل الإنسان مركزاً لها، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخفض الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة. ولكي نساعد أفريقيا على عكس الاتجاه الراهن، يجب على شركاء التنمية أن يواصلوا الاضطلاع بدور حاسم في مجالات حيوية مثل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وإقامة نظام تجاري أكثر انفتاحاً وإنصافاً، وتخفيف الديون أو شطبها، وخفض المعونة الزراعية من بين أمور أخرى.

وفي ذلك الصدد، من المهم التأكيد على النتيجة المحمودة التي سجلتها منظومة الأمم المتحدة بإنشاء إطار عملي للنيباد على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. كما أننا نرحب بصورة خاصة بالدور القيادي الذي تضطلع به في أفريقيا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى جانب الاتحاد

المناقشات رفيعة المستوى، التي تتيح لنا أن نقيم التقدم المحرز في ما يتعلق بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) والدعم الدولي الموفر لها. ويعبر وفدنا عن امتنانه، مرة أخرى، للأمين العام للمعلومات المفيدة جداً والتوصيات الصائبة التي تضمنها تقريره (A/58/254). كما نحبي الجهود التي يبذلها في أوساط المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف التي نصت عليها برامج نيباد.

إن التقرير الممتاز قيد البحث هو التقرير الشامل الأول الذي يضعه الأمين العام حول تطبيق القرار ٧/٥٧، والذي طلبت بموجبه الجمعية العامة إلى المجتمع الدولي وإلى منظومة الأمم المتحدة تنظيم سبل دعمها للدول الأفريقية استناداً إلى مبادئ نيباد وأهدافها وأولوياتها. ويتميز هذا التقرير بميزة كبيرة إذ أنه يسلط الأضواء على التقدم الذي أحرز وعلى العقبات التي اعترضت تنفيذ نيباد، كما أنه يعرض علينا طائفة من المقترحات الرامية إلى دعم عملية تنفيذها وتوطيد الدعم الذي يقدمه لها العديد من شركاء التنمية.

ويسجل وفدي بارتياح العزم والإدراك اللذين تميز بهما القادة الأفارقة في تطبيق الأحكام الواردة في برامج نيباد، خاصة عن طريق إدماج الأولويات في إطار السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي في بلدانهم وعن طريق توفير الموارد الوطنية اللازمة لهذا الغرض. وكما نرى فإن نيباد تتيح للبلدان الأفريقية وشركائها في التنمية الفرصة لإعادة إطلاق المبادرات التنموية في أفريقيا على أساس الأهداف التي حددت بشكل مشترك والمسؤوليات المتبادلة.

وكما تبين أولوية إنشاء آلية الاستعراض بين الأقران فإن نيباد تعكس تصميم القادة الأفارقة على الاضطلاع بمسؤولية تنمية بلدانهم بالشراكة مع المجتمع الدولي. وإذ يلتزم قادتنا الأفارقة - بدعم من المجتمع الدولي - بضمان إحلال

والحرمان اللذين يمنعان السكان من التمتع بضروريات الحياة الأساسية المتفق عليها عالميا.

بالنسبة لشعب سيراليون الذي عانى على مدى ١١ عاما من القبضة المدمرة. قبضة أحد أشنع الصراعات المسلحة في تاريخ الإنسانية بأنه وقف بحزم من أجل الحصول على حقوقه الإنسانية والديمقراطية. فإنه نبياد تتضمن الحرية؛ والتحرر من الصراع والجوع؛ والصحة الجيدة؛ والاستقرار؛ وإنهاء الاستغلال وانتهاك الحقوق؛ وإحلال السلم والأمن؛ والحكم السديد والديمقراطي والشفاف والخاضع للمساءلة؛ والتنمية المعجل بها. وهكذا، فإن برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالنسبة لنا مخطط للخلاص، وهو كذلك بالنسبة لأفارقة كثيرين. وبالتأكيد فإن الآمال والتوقعات كبيرة جدا وتكاد تكون أحلاما مثالية.

ويسر وفدي أنه على الرغم من العديد من الآلام الطفولة والقيود، فقد حققت الشراكة الجديدة مكاسب لافتة خلال فترة وجودها القصيرة. وإننا نحسي زعماءنا الأفارقة وشركاءهم وكل الآخرين الذين ساهموا في تحقيق هذا النجاح.

إن برنامج إعادة الإعمار الوطني الذي تتبعه سيراليون تم إعداده ليعالج المسائل التي نتج عنها الصراع وليقيم أساسا للتنمية الوطنية. وبرنامج الإعمار هذا بأبعاده الإقليمية ينسجم مع أهداف الشراكة الجديدة. وهكذا مع أننا لم نبل تماما حتى الآن من كابوس الصراع العنيف، نحن مصممون على الوفاء بالتزامتنا للشراكة الجديدة.

وإننا نخطط علما بإنشاء الاتحاد الأفريقي لمجلس السلم والأمن، ولدينا توقعات كبيرة بأنه سيعالج مسائل الصراع وحفظ السلام في القارة. ونقترح منذ هذا الوقت المبكر، عندما يبدأ عمله أن ينظر المجلس على وجه الأولوية في اتخاذ نهج إقليمي جماعي، مع إنشاء آلية تكون جاهزة بشكل دائم

الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية. وما من شك في أن إنشاء مكتب المستشار الخاص لأفريقيا، اعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، المكلف بتنسيق أنشطة النيباد في مقر الأمم المتحدة سيمكننا من تعزيز وتدعيم الزخم الدولي من أجل التنمية والسلم والأمن في أفريقيا.

وفي الختام، يعرب وفدنا عن تقديره للمجتمع الدولي لما يبديه من تضامن وشراكة من أجل جعل النيباد حقيقة واقعة. كما نحبي الأمين العام ومكتب المستشار الخاص بشأن أفريقيا للجهود الحازمة التي بذلها من أجل تعزيز التنسيق فيما بين مختلف أجهزة المنظومة الدولية وذلك لتوفير الدعم الضروري للتنفيذ الفعال للنيباد.

السيد بيمابي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود

وفد جمهورية سيراليون أن يعرب عن عميق تقديره لمكتبكم، سيدي الرئيس، لتخصيص هذا اليوم لمناقشة شاملة حول التقدم المحرز في تحقيق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). كما نعرب عن امتناننا للأمين العام وللمكتب المستشار الخاص بشأن أفريقيا على التقريرين الواضحين اللذين نستند إليهما في مداولتنا.

تنبوأ النيباد موقعا مميذا يدعو إلى الفخر في إطار أنشطة التنمية والسلم في أفريقيا إذ أنها ثمرة رؤية مشتركة للقادة الأفارقة استنادا إلى رغبتهم الصادقة في التغلب على مآسي التخلف والصراعات المستمرة والإحباط الناتج عنها والإساءات الأخرى المصاحبة لها. كما أن النيباد أيضا تشكل تحديا لأفريقيا، وأفريقيا هي التي وضعتها وهي التي تملكها وهي التي تسعى إلى تحقيقها. إلا أنها أيضا تحد لبقية العالم لأن يظهر تفهما للقارة وتضامنا وشراكة معها لم تستخدم سوى القليل من مواردها الطبيعية الهائلة. علاوة على ذلك، فإن نيباد تعتبر تحديا لظاهرة العولمة، التي تنتشر بسرعة، من أجل أن تضمن أن لا يبقى على وجه الأرض مجال للفقر

إننا لا نملك جوابا لهذه المشكلة حتى الآن. بل إننا نقترح أن تعطي الشراكة الجديدة وشركاؤها عملية البحث عن الجواب لهذه المسألة مكانا بارزا في جدول الأعمال من أجل السلام في أفريقيا. وكمثال مضيء على نجاح الأمم المتحدة في حفظ السلام، وكنموذج لتصميم شعب على نيل سلام بدا مستحيلا، فإن سيراليون، هكذا نأمل، ستكون لديها الفرصة في المستقبل القريب أن تقدم تقريرا إلى هذه الهيئة العالمية عن تجربتها في هذا المجال.

وهناك وفرة من المشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبخاصة في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. وما نحتاج إليه الآن هو الموارد والإرادة السياسية لحل الصراعات وإدارة السلام بعناية، ضامين بذلك انغلاق السوق في وجه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتنا. وعلينا أيضا أن نعزز في المنطقة، من خلال التعليم والممارسة، ثقافة السلام التي ترفض استعمال العنف لتسوية المنازعات والخلافات، وهي ثقافة قائمة على مبادئ ديمقراطية المشاركة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والمسؤول.

وينبغي التأكيد على أنه لا بديل للتعاون الإقليمي ولدعم المجتمع الدولي من أجل بناء قدرة البلدان الأفريقية الفقيرة للتصدي للمشكلة القاتلة الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ولذلك نناشد المجتمع الدولي الدعم الفني والمالي لمساعدتنا على تلبية التزاماتنا.

وفي الختام، أود التأكيد من جديد على أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مشروع نبيل للسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وعلى الرغم من القيود العديدة، فإن برنامجها يتقدم نحو تحقيق أهدافها. وللمحافظة على زخم هذا التقدم، نود مناقشة شركائنا، الثنائيين ومتعددي الأطراف بذل مزيد من الدعم الفني والمالي.

للتصدي العاجل للصراعات، بل للبوادر الأولى للصراعات. وذلك يمكن أن يقلل التكاليف البشرية والمادية للصراعات. ونقترح كذلك إنشاء شراكة دائمة، بدلا من أن تكون مخصصة، مع الأمم المتحدة، بهدف القضاء على الصراعات في القارة.

إننا نحبي الشراكة الجديدة على مكتسباتها المحرزة وعلى خططها لتوفير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. ولكننا نود أن نشير إلى مجال نعتقد أنه يستحق اهتماما أكبر مما أولاه التقرير، وهو التعليم بمراحله الثلاث، وبخاصة في المرحلة الجامعية، التي تنتج القوة البشرية على أرفع المستويات اللازمة لتوجيه تنميتها. ويعلم الجميع أن أفريقيا تعاني من هجرة الأدمغة، الأمر الذي يعيق جهودها الإنمائية. لقد تركت القارة عدد كبير من أفضل العقول وأمهر الفنيين بحثا عن العيش الأفضل. ومن الصعب تخيل خطورة هذه المشكلة بالنسبة لبلدان دمرتها الحروب مثل سيراليون وليبيريا. ويقترح وفدي وضع برنامج خاص لتشجيع الفنيين الأفارقة على العودة إلى أوطانهم لبناء أو إعادة بناء قارتهم، وأن يصمم هذا البرنامج وينفذ بالتعاون بين الحكومات الوطنية والشراكة الجديدة.

ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن حل أي صراع لا يمكن أن يتم إلا عبر برنامج شامل يعالج الأسباب الجذرية للصراع. وهذا هو الضمانة الملموسة من انزلاق البلد مرة أخرى إلى هاوية الصراع. ونحث الشراكة الجديدة على أن تجعل من هذه المسألة من العناصر ذات الأولوية في برنامجها الخاص بالسلام. كذلك، لا يمكن إنكار حقيقة أن التحدي الأكثر مدعاة إلى القلق بالنسبة إلى أي بلد خرج توا من دائرة الصراع هو كيفية إدارة كثر السلام المكتسب حديثا، بالإضافة إلى التصدي المباشر للمسائل التي سببت نشوب الصراع.

وإلى جانب ذلك، فإن الأغلبية الساحقة من البلدان الأفريقية ما زالت في نفس الحالة الاقتصادية والاجتماعية البالغة السوء التي عاشتها في بداية استقلالها، وذلك بالرغم من العديد من التجارب الاقتصادية والاجتماعية التي أجريت، ومن الاستراتيجيات والإعلانات وبرامج العمل التي اعتمدت، وبالرغم حتى من تنفيذ سياسات مشابهة لتلك التي نجحت في مناطق أخرى.

ويسرنا أن نحيط علماً بأن المجتمع الدولي قام بجهود صنع السلام على المستويين الدولي والإقليمي بنشاط أكبر من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، لا بد من إيلاء التقدير الواجب للأمم المتحدة لإنشاء مجلس الأمن الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات. كما من الأمور المشجعة اهتمام فرادى أو مجموعات الدول المتقدمة النمو بالقضايا الأفريقية والتزامها إزاءها.

ومن الواضح أن المساعدات الدولية النشطة والمجدية ضرورية لكي تتمكن القارة من تحرير نفسها من حلقة اليأس والانطلاق على طريق التنمية. بيد أن من المهم بنفس الدرجة الإشارة إلى أن السلام والتنمية، اللذين لا انفصام للرابطة بينهما، يمكن بل يجب تعزيزهما وحمايتهما والحفاظ عليهما أساساً من قبل الأفارقة أنفسهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون من الضروري أن نفكر ملياً في الحالة الأفريقية، وأن نعيد تقييم أنفسنا بمزيد من الصراحة ونصوغ استراتيجيات وسياسات أكثر مصداقية وجدوى.

فما هي المشاكل وما الذي يجب عمله؟ الإحصائيات تبعث على الانقباض. ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية العالمية لعام ٢٠٠٣ إلى أن نصيب الفرد

وبالدعم الكافي، لن تتخلف سيراليون أبداً عن النهوض بمسؤوليتها في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): يغتنم

وفد إريتريا هذه الفرصة لتوجيه الامتنان والشكر إلى الأمين العام على تقريره المرحليين عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/58/352) وعن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/58/254).

تعرضت بلدان أفريقية عديدة في كل مناطق القارة تقريباً، منذ نيلها الاستقلال، إلى صراعات داخلية لا نهاية لها وإلى حروب بين الدول، ويبدو أن عدد هذه الصراعات أخذ في التزايد بدلاً من التناقص. وعلى الرغم من نهاية حرب التحرير الإريترية التي طالت ٣٠ عاماً، ونهاية الحرب الأهلية في أنغولا التي استغرقت نفس الفترة، ونهاية الحرب الأهليتين في موزامبيق وسيراليون، فما زالت هناك كثرة من الصراعات والحروب الدائرة في بلدان أفريقية من بينها الصومال والسودان وليبيريا وكوت ديفوار وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. والعملية السلمية بين إريتريا وإثيوبيا تتعرض الآن إلى خطر التدهور.

وقد أدت هذه الحروب إلى خسائر لا تحصى في الأرواح وإلى دمار واسع النطاق في الممتلكات. كذلك، أدت إلى خلق دول فاشلة ودول ضعيفة، معرضة لزعزعة الاستقرار، وإلى تدمير الاقتصادات، وبالفعل، إلى تدمير طرق حياة تقليدية مستقرة في مجتمعات كثيرة. وقد أوجدت هذه الصراعات والحروب أيضاً الملايين من اللاجئين والمشردين وسببت انقشاع الوهم والقنوط وخيبة الأمل، وهي مشاعر جاهزة للاستغلال من قبل عديمي الضمير من الأفراد والجماعات.

والحرب مع الدول المجاورة. وهكذا يجري تجريم الدولة بجعل هذه الفوضى أمراً مؤسسياً.

ويجري الانتقاص من أهمية برامج التحول إلى الديمقراطية والبرامج الإنمائية المطبقة مؤخراً باعتبار أنها ليست جدية، ولا ينظر فيها إلا على أنها تدابير لإرضاء الأوساط المانحة وليس أمامها فرصة للتنفيذ. ويمكن دحض هذه القدرية بسهولة. فيمكن الإشارة دون تأييد لليعوب المصاحبة للنزعة الإرثية إلى أن بعض بلدان في مناطق أخرى قد استخدمتها بنجاح لتحقيق التنمية والاستقرار. والواقع أن النظم غير الرسمية قد صاغت المجتمعات الأفريقية بالفعل لحماية مصالحها، بما فيها حياة سكانها، في الحالات التي كانت الدولة فيها من الضعف بحيث لا تستطيع أن تدرأ الفقر، بل والمجاعة، وغيرها من تقلبات الحياة. وهكذا فمن الممكن تماماً أن نتوقع أن تكون هذه النظم غير الرسمية مفيدة في تعزيز التنمية.

وهناك نقد أكثر إيجابية يتصل بالهوة الاجتماعية التي تفصل بين واضعي خطط التنمية وبين السكان، أي المستفيدين المنتظرين من مشاريع التنمية. وقد وضعت معظم خطط التنمية في أفريقيا حتى الآن من أعلى، أي بفرضها من الخارج بواسطة الحكومات أو الجهات الفاعلة الخارجية التي لا دراية لها أو صلات بالناس، وعلى أساس هياكل إدارية تنكر الواقع الأفريقي بما فيه القيم الثقافية. واستبعدت الغالبية الساحقة من السكان من عملية صنع القرارات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياتهم اليومية وعلى مستقبلهم. وتمثلت المحصلة الصافية لهذا التخطيط الإنمائي المفروض من أعلى ومن الخارج، بالرغم من نوايا المخططين الحسنة، في الفقر والجوع والمرض والقتل الاجتماعي والصراع والتشريد والهجرة القسرية والانحطاط البيئي.

من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط يقل من حيث القوة الشرائية الحقيقية خلال الألفية الثالثة عما كان عليه في وقت الاستقلال. ولا يحدث إلا في أفريقيا أن يزداد الفقر، وأن يبقى ٥٠ في المائة من السكان تقريباً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون على دولار واحد في اليوم، وأن يعاني نحو ١٤٠ مليون من الشباب الأفريقي من الأمية، وأن عدد الأطفال خارج المدارس ممن هم في سن المدرسة آخذ في الازدياد. علاوة على ذلك، ليست الخدمات الصحية مثيرة للإشفاق فحسب، بل هي غير متاحة للغالبية الساحقة من الأفريقيين.

ولا مفر من الاعتراف بالترابط بين السلام والتنمية في أي محاولة لتبيين الأسباب الجذرية للصراع وفي أي مسعى للبحث عن السلام والتنمية الدائمين. ولهذا يجب أن نحدد القواسم المشتركة الصغرى لعدم الاستقرار السياسي في أي دولة أفريقية محفوفة بالحرب الأهلية أو متورطة في حرب مع جيرانها.

وقد ادعت بعض الدوائر الأكاديمية الغربية وبعض واضعي السياسات أن طابع الدولة الأفريقية الذي يختلف عن النموذج الغربي هو السبب الأساسي في الصراع والقتل والتخلف. ويروج الأكاديميون الجدد من دعاة الإرث الإثني ومؤيدوهم في دوائر الحكم لوجهة النظر القدرية القائلة بأن الدولة الأفريقية، التي لا تنفصل وظيفياً عن المجتمع ولا تزدهر في وجود المؤسسات الرسمية بقدر ما تزدهر في وجود علاقات الزبون والعميل غير الرسمية، تميل إلى تعزيز خصخصة الدولة، وإلى حماية توزيع الموارد والأموال الحكومية على أساس تفضيلي وتنشئ ما يعرف بالفرنسية "بسياسة البطن". وقد أدى هذا لا محالة إلى حالات عجز مزمن في الموارد وإلى قلاقل مزمنة، الأمر الذي يتولد عنه الاضطراب الدوري المتسم بالفساد والصراعات الداخلية بل

تاريخية حديراً بالثناء. ويبدو أن الاتحاد الأفريقي يملك الصفات الهيكلية التي كانت تفتقدها منظمة الوحدة الأفريقية من أجل التصدي للصراع ومسائل التنمية بشكل فعال. ويبدو أن المجتمع الدولي قد أحسن استقبال الاتحاد. وكل هذا يبشر بالخير فيما يتعلق بالشراكة الجديدة.

وتختلف الشراكة الجديدة عن المبادرات الأفريقية السابقة، بما فيها، في جملة أمور، خطة عمل لاغوس، على أقل تقدير لأنها خطة اجتماعية اقتصادية كلية وشاملة واستراتيجية تحدد المسائل السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الحيوية وترتب أولوياتها. كما أنها تنص على إيجاد الهيئات الضرورية لكفالة تنفيذ البرامج في الوقت المناسب تحقيقاً لأهدافها.

يبدو أن الشراكة الجديدة لا تخلو من عيوب. ومن دواعي القلق والنقد الكبيرة من الأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني الأفريقيين أن الحكومات الأفريقية لن تلتزم بإدارة دولها بالحكم الرشيد المطلوب، واستئصال الفساد، اللازم لنجاح الشراكة الجديدة، وأن الحكومات الأفريقية لن تقبل العولمة دون مناقشة وتدمج اقتصاداتها على الفور في النظام الدولي؛ وأن معظم الحكومات الأفريقية قد شككت بالفعل في جدوى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وفي إمكانية تطبيقها؛ وأن العديد من أعضاء المجتمع المدني الأفارقة يشككون في صواب فكرة تلقي ٦٤ بليون دولار من المانحين المحتملين بادعاء أن هناك حاجة إليها بغية تنشيط الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالنظر إلى أنها ستنشئ علاقة تبعية من شأنها في الحقيقة أن تؤدي إلى المزيد من إضعاف الاقتصادات الأفريقية وتقييد استقلالها وسيادتها؛ وأن الشراكة الجديدة تعتبر "غير ديمقراطية"، لأنها لم تستفد من التشاور مع أعضاء المجتمع المدني الأفريقي، بما فيه، في جملة أمور، المنظمات القائمة على المجتمع والأكاديميون والمجموعات المهنية الأخرى؛ وأن الشراكة الجديدة تعتبر

ولم يحدث إلا مؤخراً للتنمية المستندة إلى الديمقراطية التشاركية والاعتماد على الذات، في سياق البيئة الثقافية لأي بلد من البلدان، أن اكتسبت شعبية. ويوجد الآن توافق آراء شبه إجماعي في الأوساط الفكرية الأفريقية على أن أي مساعدة خارجية مهما بلغت فائدتها لا يمكن أن تكون بديلاً عن الاعتماد على الذات، وأنه لا يمكن أن تعزز بيئة الحكم المتسم بالنزاهة والمسؤولية والمساءلة والشفافية سوى الديمقراطية التشاركية وحدها على جميع أصعدة المجتمع.

ومن الواضح في عصر العولمة أنه من غير الممكن للمجتمعات مهما كان موقعها أن تحيا بمعزل عن غيرها، ويجب لذلك أن تكون مستعدة لمعايشة العواقب المصاحبة للقرية العالمية. غير أنها يجب أن تكون قادرة على وضع استراتيجيات وسياسات تتيح التفاعل المتناغم بين التأثير الخارجي والنفوذ والسمات الثقافية المحلية.

وتعكف أفريقيا الآن على شن ما شاع وصفه بالصراع الثاني من أجل التحرير، الذي ترمي مبادئه وأهدافه إلى عكس مسار العملية المخيفة التي تهدد التكامل الوطني بالخطر. وتشمل هذه الأهداف توسيع نطاق العلاقات بين المركز والمحيط الخارجي وتعميقها، وتحسين النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا، وصحة شعوبنا، والعلاقات بين الدول. ويقوم النضال في هذا الصدد على العلاقات المتناغمة والتعاونية فيما بين الدول استناداً إلى مبادئ التعايش واحترام سيادة القانون. وهذا هو الفهم الإرثي للنهضة الأفريقية.

وفي هذا السياق نعرب عن تقديرنا لأهمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي بداية الألفية الجديدة تبدو أفريقيا مصممة على فتح فصل جديد في تاريخها والتصدي على نحو موثوق للتحديات العديدة التي تواجهها. ويمثل إصرار قادتها المتجدد على البدء في التعاون الأفريقي وإنشاء علاقات مجدية مع المجتمع الدولي التزاماً ذا أهمية

ولعل إحدى أخطر العقبات أمام التنفيذ التام للشراكة الجديدة هي الحرب الأهلية والصراع المستمر اللذان يوجدان في العديد من أرجاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا يمكن للتنمية أن تحصل إلا في ظروف سلمية، لأن الصراع يؤدي إلى نضوب الموارد البشرية والمالية القيمة لأفريقيا ويدمر البنية التحتية. وبالتالي فإن من المشجع أن نعلم بوضع خطة عمل للنهوض بقدرة أفريقيا على منع نشوب الصراع وتعزيز السلام. كما أحيط علماً بإنشاء الاتحاد الأفريقي لمجلس للسلام والأمن لضمان أن يسود السلام من أجل السماح بتنمية القارة.

وبالإضافة إلى السلام، هناك أيضاً الحاجة إلى التمويل. ولكن، بالرغم من أن البلدان الأفريقية مقيدة بظروف اقتصادية ومالية غير مواتية، فإن هذه البلدان مصممة مع ذلك على الاحتفاظ بملكية الشراكة الجديدة وقيادتها عن طريق توفير تمويلها الأساسي. بيد أن ذلك لا يعني أنه قد جرى التصدي الوافي بالغرض للمشاكل المالية لتنمية أفريقيا. فعلى العكس، يبقى التمويل من البلدان المانحة عاملاً جوهرياً في التنفيذ الناجح للشراكة الجديدة. وفي توفير ذلك الدعم، من المهم أن يستجيب المانحون للأولويات الإنمائية التي وضعتها البلدان الأفريقية أنفسها. وتجعل المشاركة العميقة للقادة الأفارقة في عملية التنمية في القارة هؤلاء القادة على دراية بالمجالات التي تقتضي اهتماماً عاجلاً من أجل إحراز الشراكة الجديدة للنتائج التي يرغبون فيها. وفي تقديم المساعدة الضرورية، من الجوهري أن يضبط المانحون برامج العون التي يعتمدونها مع الاستراتيجيات الوطنية المعنية.

وفي الواقع من المشجع أن نعلم من التقرير أن عدداً من البلدان الأفريقية قد استفادت من أعمال تخفيف الدين وإعفاء الدين والإلغاء الكامل للدين بوصفها أشكالاً مباشرة للتمويل. ومن المشجع بشكل مماثل أن نعلم أن المساعدة

متناقضة لأنها، في الواقع، تركز على العون في حين تستنكر بلاغتها التبعية الأفريقية للعون وتؤكد التجارة والاستثمار بوصفهما الحلين الحقيقيين للمصائب الاقتصادية في أفريقيا؛ وأن العديد من الأفارقة يشكون في أن تترجم البلدان المتقدمة النمو التعهدات بالمساعدة إلى عمل ملموس.

ولا شك أن الاتحاد الأفريقي، المعزز الآن لضمان الملكية الأفريقية الكاملة لمبادرة الشراكة الجديدة، سيتمكن من أن يحقق بنجاح جميع الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشراكة مع المزيد من تنقيح وتوضيح الاستراتيجيات والبرامج بغية تبديد المخاوف وإزالة الشواغل.

السيد كاسري (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): نود

أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/58/254) عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بدعم من المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة. وبالرغم من الكثير من الصعوبات، التي يبرزها التقرير، من الواضح أن الزخم لتنمية أفريقيا أخذ في التزايد.

وبالرغم من أن البعض يؤمن بأن أفريقيا تمثل أكبر التحديات الإنمائية في القرن الحادي والعشرين، فإن قادتها أظهروا بوضوح ثقة بمقدرتهم الخاصة على التغلب على العديد من العقبات في سبيل تنمية أممهم. وقد تقدموا بخطة موثوق بها وعملية لتحقيق تحول إيجابي في الظروف التي لا تزال صعبة والتي تؤثر في القارة.

ويسرنا أن نعلم من التقرير أن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أسهمت بصورة بناءة في تنفيذ الشراكة الجديدة. وذلك الدعم مهم، لأن أفريقيا بحاجة إلى كل المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على جميع الصُّعد بغية تنفيذ الشراكة الجديدة.

وفي جهد لإقامة صلات بين القارتين، أكد المؤتمر كلا من المسؤوليات الجماعية والدور الهام الذي تضطلع به المنظمات دون الإقليمية في استكشاف وتنفيذ خطوات ملموسة لدفع عجلة النمو والتنمية في المنطقتين على حد سواء. وناقش المؤتمر مجالات التعاون والمسائل ذات الأهمية الاستراتيجية للمنطقتين على حد سواء التي ستصبح العناصر الرئيسية للشراكة الاستراتيجية الجديدة.

والمؤتمر الثاني، المزمع عقده في جنوب أفريقيا العام المقبل، سيضع أيضا برنامج عمل بأطر زمنية محددة وطرائق ونُهُج عملية وصيغ للتعاون بغية ضمان تحقيق الشراكة الاستراتيجية الجديدة. ومن المتوقع أن تنطلق هذه الشراكة عام ٢٠٠٥ أثناء مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي الذي سيعتقد مع إحياء ذكرى اليوبيل الذهبي للمؤتمر الآسيوي الأفريقي في باندونغ.

وختاما، يشجع إندونيسيا التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبينما يدرك المجتمع الدولي القيود العديدة التي تؤثر على جهود البلدان الأفريقية ينبغي له أن يواصل دعم البلدان الأفريقية ومساعدتها لتمكينها من المضي قدما بتنفيذ رؤيتها القارية. وفي هذا الصدد، تتضامن إندونيسيا بالكامل مع البلدان الأفريقية الشقيقة.

السيد بيرى (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني إعادة التأكيد على التزام كندا القوي بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتقر الشراكة الجديدة بأن السلم والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة شروط مسبقة للتنمية المستدامة في أفريقيا. فبرنامج العمل المتكامل والمعقول والشامل الوارد في الشراكة الجديدة يمثل أفضل فرصة يمكن أن تُتاح لشعوب أفريقيا لأن تحسن نوعية حياتها وتتصدى للتحديات التي

الإثمائية الرسمية لأفريقيا تتزايد، توافقا مع الالتزامات التي قطعت في مونتيري. ومع ذلك، مع مستويات المساعدة الحالية، سيكون تحقيق الأهداف الإثمائية للألفية بعيد المنال بالنسبة إلى معظم البلدان الأفريقية. والحل واضح. نظرا لضخامة احتياجات أفريقيا، تجب زيادة المساعدة الإثمائية الرسمية بصورة كبيرة. ويجب أن تفي البلدان المانحة بالالتزامات التي قطعتها في مختلف المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة لتعزيز التنمية العالمية، لأن التمويل سيعجل بتنفيذ الشراكة الجديدة ويجعل من الأهداف الإثمائية للألفية غايات عملية بالنسبة للبلدان الأفريقية.

وبالتالي من الحتمي أن يستجيب المانحون للنداء بتوفير ٢٢ بليون دولار سنويا لتمكين البلدان الأفريقية من التوصل إلى الأهداف الصحية المتفق عليها دوليا. وبالرغم من أن البلدان الأفريقية قد ألزمت أنفسها بزيادة ميزانياتها المخصصة للصحة بنسبة ١٥ في المائة، فمن المرجح ألا تفي تلك الزيادات وفاء كاملا باحتياجاتها للتمويل في القطاع الصحي. ومن ثم، فإن ذلك يعني أنه يجب استمرار البلدان المانحة في تقديم الدعم المالي للبرامج الرامية إلى السيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا وإلى القضاء عليه.

وأود أن أؤكد أن هناك حاجة إلى تعاون دولي أكبر من أجل الإسراع بتنفيذ الشراكة الجديدة. وفي ذلك السياق، ينبغي تشجيع جهود ومبادرات المجتمع الدولي، لأنها توفر دعما ذا مغزى للتنمية الأفريقية. وفي ذلك الصدد، وبروح مؤتمر باندونغ الآسيوي - الأفريقي عام ١٩٥٥، فإن إندونيسيا، بالتوافق مع جنوب أفريقيا، رأست بالمشاركة المؤتمر الآسيوي - الأفريقي الأول للمنظمات دون الإقليمية الذي عقد في باندونغ، في ٢٩ و٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ولم يؤيد المؤتمر الشراكة الجديدة فحسب، ولكن وضع أيضا الأساس لتعاون واسع النطاق بين آسيا وأفريقيا.

لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما أننا نزيل القيود على معونتنا.

(تكلم بالانكليزية)

ونحن في طريقنا إلى مضاعفة الدعم الكندي للتعليم الأساسي في أفريقيا ليصل إلى ١٠٠ مليون دولار سنويا. ومن خلال صندوق كندا من أجل أفريقيا، الذي يضم ٥٠٠ مليون دولار وأنشئ لدعم الشراكة الجديدة، نقدم مساهمات رئيسية في القضاء على شلل الأطفال، وبحوث لقاحات الإيدز، وفرص التكنولوجيا الرقمية، وبناء القدرات المؤسسية، والبحوث والتطوير في المجال الزراعي، والقدرة على دعم السلام في أفريقيا، وأكثر من ذلك بكثير. وعلى سبيل المثال، نحن ننشئ صندوق كندا للاستثمار في أفريقيا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار بتمويل حكومي، وهو المبلغ الذي سيضاهيه القطاع الخاص، وذلك بهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص في أفريقيا. كما أننا نقدم الدعم لمصرف التنمية الأفريقي كي يحسن قدرة البلدان الأفريقية على إعداد المشاريع واستغلال المصادر غير المستخدمة في الدعم المالي لوضع مبادرات للبنية الأساسية.

وترحب كندا بالقرار التاريخي الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة. وكما يعلم الأعضاء، فنحن نتخذ خطوات لتنفيذ ذلك القرار محليا. ونحن نعلم تماما أن المجتمع الدولي سيتابع بعناية مبادرة كندا الرائدة هذه. ونذكر أنه من الأهمية لنا أن نفعل ذلك على النحو السليم، وبطريقة تضمن الاتساق مع كل من روح ومقصد قرار منظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس.

وفي مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، جدد زعماء المجموعة التزامهم بخطة

تواجهها قارتها. ولدى كل الدول الأعضاء وكل جزء من منظومة الأمم المتحدة تقريبا أداء دور لضمان نجاح الشراكة الجديدة.

وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أثناء المناقشة الرفيعة المستوى للشراكة الجديدة في الجمعية (انظر A/57/PV.10)، أكد رئيس الوزراء شريتين على أن وقت الأقوال قد ولى ولا بد الآن من الأفعال.

وتنفذ كندا التزاماتها دعما للشراكة الجديدة، بما في ذلك الالتزامات الواردة في خطة العمل الأفريقية لمجموعة البلدان الثمانية المعتمدة في كندا عام ٢٠٠٢. وفي كانون الثاني/يناير هذا العام، على سبيل المثال، فتحنا أسواقنا، بدون حصص وتعريفات، لكل الصادرات تقريبا الواردة من أقل البلدان نموا. والأحكام الشفافة التي أدخلناها على قواعد المنشأ، بالإضافة إلى مبادراتنا لبناء القدرات المتعلقة بالتجارة، ستسمح للبلدان الأفريقية الأخرى، غير الـ ٣٤ بلدا الأقل نموا في أفريقيا، بالاستفادة أيضا من هذه القدرة المتزايدة على الوصول إلى السوق.

ولقد زادت الميزانية الاتحادية في شباط/فبراير ٢٠٠٣ مساعدة كندا الدولية بنسبة ٨ في المائة سنويا طوال فترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وسيخصص نصفها أو أكثر لأفريقيا. وينسجم ذلك مع التزامنا الذي تعهدنا به في مونتيري بمضاعفة مساعدتنا الدولية بحلول نهاية هذا العقد. وستصل بذلك مساعدتنا الدولية لأفريقيا إلى ٦ بلايين دولار بموارد جديدة وحالية في فترة السنوات الخمس التي تعقب مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني في عام ٢٠٠٢.

وبدأنا أيضا تغيير الأسلوب الذي نخصص به المساعدة الإنمائية الرسمية. فلقد أدرجنا الشركاء الأفارقة، خاصة لجنة الأمم المتحدة لأفريقيا، في استعراض الأقران لكندا الذي أجرته العام الماضي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة

السيد شدياوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية):
أود أن أستهل كلمتي بشكر الأمانة العامة على تقريرها عن
البند الفرعي المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية
أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب
الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة
فيها" (A/58/352)، والذي تم تقديمه عملاً بالقرار
A/58/352. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به رئيس الاتحاد
الأفريقي.

أشار السيد خوزيه أوكومبو وكيل الأمين العام
للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيانه الاستهلاكي خلال
المناقشة العامة في اللجنة الثانية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى
أن الانتعاش الاقتصادي العالمي كان يحقق نجاحاً وأنه كان
من المتوقع له أن يكتف ويتوسع في عام ٢٠٠٤. وأوضح
السيد أوكومبو أيضاً أنه على الرغم من ذلك التحسين،
انخفض النمو الاقتصادي العالمي منذ اعتماد الأهداف الإنمائية
للألفية، وتحمل البلدان النامية عبء هذا البطء. وإذا استمر
هذا الاتجاه، لن يحقق سوى عدد قليل من البلدان الأهداف
الإنمائية للألفية.

وإزاء تلك الخلفية أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى
بعض القضايا التي تتعلق بهذا البند من جدول الأعمال
وتشكل مصدر قلق لوفد بلادي وتؤثر على عمله. فنظراً
لمعدلات النمو الاقتصادي الباعثة على الإحباط، والرقم
الهائل البالغ ٣٠ مليون شخص يعانون من الفيروس/الإيدز
والعدد البالغ ٣٨٠ مليوناً من البشر الذين يعيشون في فقر
مدقع، وحقيقة أن الصراعات المسلحة في بضعة بلدان تعكس
مسار الاتجاهات الإيجابية في التنمية البشرية، هناك حاجة
ماسة إلى إصلاح شامل لنموذج التنمية في أفريقيا بغية
التصدي لتحديات تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية
أفريقيا.

العمل الأفريقية التي وضعوها وتعهدوا باستعراض التقدم
المحرز في تنفيذها قبل مؤتمر قمتهم عام ٢٠٠٥ في المملكة
المتحدة. وسواصل العمل بشكل وثيق مع شركائنا في هذه
المجموعة، ونتطلع إلى توسيع شراكة المجموعة مع البلدان
الأفريقية دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا -
وذلك لكي تشمل شركاء آخرين رئيسيين لأفريقيا
ومؤسسات دولية أساسية.

لقد بدأت الشراكة الجديدة في التأثير، لمصلحة
شعوب أفريقيا. ونجاح الشركاء الأفارقة في محاولاتهم
الشجاعة لإطلاق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هو تعبير
عن هذا التأثير. وهذه الآلية، وتحديد أفضل الممارسات
المتصلة بالحكم من خلالها، ستكون لها قيمة رمزية وعملية
هائلة في تحقيق هدف الشراكة الجديدة، وهو هدف قميّة
الظروف اللازمة للتنمية، بما في ذلك ما سيتحقق من خلال
زيادة الاستثمارات والتجارة.

والإخفاق المستمر لبعض الحكومات الأفريقية في
احترام المبادئ الواردة في الشراكة الجديدة وفي الحكم
لمصلحة شعوبها يجب ألا يحجب عنا النجاح المحقق في أماكن
أخرى في القارة. فعلى سبيل المثال، تحركت الحكومة
الجديدة في كينيا بسرعة لتنفيذ الأفكار الواردة في الشراكة
الجديدة من خلال توسيع نطاق الحصول على التعليم ومن
خلال استئصال الفساد. والديمقراطية تتصاعد في أفريقيا،
وهو ما يؤدي فيه الشراكة الجديدة دوراً هاماً.

وتشهد مناقشة اليوم على النجاح الملحوظ الذي
حققته الشراكة الجديدة في ضمان عدم صرف الأزمات في
أماكن أخرى لانتباه العالم عن القدرات الكامنة لأفريقيا
واحتياجها. ويجب علينا جميعاً أن نواصل البناء على ذلك
النجاح الأولي.

الممكن التنبؤ بصرف الأموال وصرفها في حينها، مما يستحدث صعوبات بالنسبة لبلادنا أثناء تصميم وتنفيذ سياسات رئيسية. ويرحب وفد بلادي بإنشاء المقترح لهيئة تمويل دولية مصممة لتعبئة موارد إضافية لمساعدة أفقر البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونرحب أيضا بابتكاراتها ومن ضمنها محاولات التصدي لقضية إمكانية التنبؤ والتأكيد على تحرير المعونة من القيود والتركيز على البلدان ذات الدخل المنخفض.

وفي مجال التجارة، تتسبب عادة سياسات التجارة في البلدان المتقدمة النمو في تقليل أثر المعونة المقدمة منها. وناشد شركاءنا كفالة أن تتسق السياسات التي لها تأثير على التنمية في أفريقيا، بما في ذلك سياسات المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والوصول إلى الأسواق، مع الأهداف الإنمائية للألفية. ويرحب وفد بلادي باقتراح فرنسا بإلغاء دعم المنتجات الزراعية بصفته خطوة صوب تحقيق قدر أكبر من وصول المنتجات الأفريقية للأسواق.

وفيما يتعلق بأزمة الديون الأفريقية، حققت مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تخفيضا لديون عدد من البلدان الأفريقية. ومع ذلك فهذه المبادرة لا توفر ما هو متوقع من حيث تخفيف الديون على الأجل الطويل، وتظل البلدان الأفريقية مثقلة بعبء الديون الخارجية. وينبغي للبلدان النامية أن تعيد التفكير في استراتيجياتها لحل أزمة الديون. وتوجد عدة أوجه لأزمة الديون، ولكن الضعف الأساسي هو أن الدائنين يواصلون السيطرة على عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بحل أزمة الديون. وقد صمم الدائنون مبادرات تخفيف الديون لكفالة مصالحهم. وهناك ضرورة للتحكيم بشأن بعض أنماط معينة من القروض أو الديون ولا سيما الديون البغيضة وغير المشروعة. وهناك ديون ينبغي ألا تدفعها البلدان الأفريقية لأن شعوبها لم تستفد منها أبدا. وتتضمن هذه الديون ديونا اقترضتها أطراف فاعلة غير

وسيتطلب عكس مسار هذه الاتجاهات علاقة جديدة مفعمة بالحياة بين أفريقيا وشركائها، على أساس من الثقة والمسؤولية المشتركة من أجل فعالية التنمية. وترز حكومة بلادي أهمية تعهد الأفارقة باستراتيجيات قارتهم للتنمية بوصف ذلك وسيلة لتثبيت دعائم الشراكات المحولة التي نسعى لها مع شركائنا في التنمية. وسيتطلب ذلك أن تضع البلدان سياسات وبرامج لتخفيض مستوى الفقر وتحسين نظم الحكم السديد التي تتبناها وحل الصراعات في القارة.

وإذا أردنا التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا، يتعين أيضا على البلدان المتقدمة النمو أن تنجز قدرا أكبر فيما يتعلق بالمعونة والتجارة وتخفيف الديون. ويناشد وفد بلادي شركاءنا مواصلة التركيز على زيادة المعونة كماً وكيفا وأيضاً فيما يتعلق بتعزيز تماسك السياسات وهما أمران يعتبران مركزين لتدعيم جانب شركائنا في المساءلة المتبادلة.

وقد أحرز بعض التقدم في جعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية. ونرحب بالتقدم المحرز في محافل مختلفة، بما في ذلك من خلال توافق آراء مونتيري والتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهد بها أعضاء مجموعة الثمانية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعلى الرغم من تلك التعهدات، لا يزال تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية على أفريقيا منخفضاً وعادة تفرض قيود على تولي الأفارقة زمام الأمور.

ونرحب أيضا بجهود شركائنا لتكييف برامج المعونة التي ينفذونها مع استراتيجيات التنمية التي تضعها البلدان. ويشيد وفد بلادي باليابان للربط بين مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية ودعم استراتيجية أفريقيا للتنمية. ومع ذلك فبطء وتيرة تكييف بعض شركائنا لطرائق الدعم يقوض نظمنا الوطنية وعمليات التنمية. ولا يزال من غير

الدولية أن تؤدي دورا مهما في تقديم مساعدة شاملة ومتكاملة للبلدان الأفريقية. ولا يمكن تحقيق التنمية الأفريقية إلا من خلال جهود متضافرة تبذلها أفريقيا وشركاؤها في التنمية.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود

الوفد الصيني أن يعرب عن شكره وتقديره للأمين العام على تقريره عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/58/254) وعن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/58/352).

إن الشراكة مبادرة رئيسية أطلقتها البلدان الأفريقية لتمكين أنفسها من خلال ضم الجهود بغية تحقيق التنمية. وهي تعبير عن تصميمها وشجاعتها وروحها الريادية في أخذ مصائرها في أيديها. وأثناء السنة قيد الاستعراض، حققت أفريقيا تقدما جيدا في تنفيذ الشراكة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، وفي جهد لكفالة تنفيذ الشراكة، عقد الاتحاد الأفريقي مؤتمر قمة اعتمد إعلانا بشأن الشراكة، وعلاوة على ذلك، أنشأت البلدان الأفريقية مراكز تنسيق وطنية نفذت تدابير إقليمية وحققت نتائج نرحب بها في مجالات من قبيل الزراعة والرعاية الصحية والتعليم والبيئة والبنية الأساسية. نعتقد أن البلدان الأفريقية ستحقق من خلال هذه الجهود تقدما تاريخيا على طريقها نحو التنمية والإعمار.

وتتطلب تنمية أفريقيا دعما قويا ومساعدة من المجتمع الدولي في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وتواجه البلدان الأفريقية تحديات لا حصر لها في مجالات الموارد وتخفيف عبء الدين والتجارة والاستثمار. ويبين تقرير الأمين العام أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا تناقصت على مدى عقد التسعينيات، منخفضة من ٢٦,٦ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٤ بليون في عام ٢٠٠٠. وفي السنتين الماضيتين، عادت هذه

مشروعة وديونا أسيء استعمالها نتيجة للفساد وديونا ناجمة عن قروض غير مشروعة لمشاريع لم تفد الشعوب مثلما كان الغرض منها وديونا تحققت بسبب نصح خاطئ متعلق بالسياسات من قبيل سياسات التعديل وديونا خارج نطاق تحكم المدنيين. وينبغي أن تتضمن القائمة الديون المتعلقة بأموال سرقت بالفعل وأودعت في مصارف الشمال.

الصراع والتنمية غير متوافقين. ويجب أن تعمل البلدان الأفريقية معا وأن تستعمل آليات في إطار الشراكة لمنع نشوب الصراعات وتسويتها وترسيخ الاستقرار السياسي في البلاد. ونرحب بالخطوات المتخذة صوب تحقيق السلام في ليبيريا والسودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. وتتسبب الأحداث التي حدثت في كوت ديفوار مؤخرا في قلق وتظهر بجلاء أن تدعيم السلام مهم لمنع إعادة نشوب الصراعات ويشكل خطوة أولية صوب تحقيق التنمية.

وقد أحرز تحسن ملحوظ في تحقيق السلام والأمن في بعض أجزاء أفريقيا نتيجة لجهود الزعماء الأفارقة أنفسهم، بدعم من المجتمع الدولي. وينبغي للبلدان الأفريقية تدعيم السلام وإنهاء الصراعات المتبقية في القارة لكي يتسنى للبلدان الأفريقية تكريس كل طاقتها ومواردها للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتظل الصراعات تشكل عائقا كبيرا للتنمية لأنها تهدر موارد حيوية ولها عواقب على الأمد الطويل، من قبيل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والألغام الأرضية وانتشار الأسلحة الصغيرة التي تزيد عادة من حدة الصراعات.

وفي ختام بياني، يتفق وفد بلادي مع تقرير الأمين العام بأنه مع إحراز تقدم في بعض المجالات، فقد كان بطيئا جدا بوجه عام وغير متناسق. وعلى الرغم من أنه ينبغي أن يتولى الأفارقة زمام أمور عملية التنمية الأفريقية، فللشراكة

الديمقراطية وليبريا. إلا أن الشكوك لا تزال قائمة في بعض البلدان والأقاليم. وتحقيق سلام واستقرار شاملين في أفريقيا سيكون مهمة صعبة وطويلة الأجل. وتقع على عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق المصالحة الوطنية، والتزامه بها.

ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكبر في أفريقيا في مجالات منع نشوب الصراع وصنع السلام وحفظ السلام والإعمار بعد انتهاء الصراع وإحلال السلام. وينبغي أن تعزز منظماتنا تنسيقها وتعاونها مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. وندعو الحكومات الوطنية إلى إيلاء أهمية كبيرة لأفريقيا ودعم البلدان الأفريقية في الجهود التي تبذلها لإحلال السلام وزيادة المساعدة لتعزيز عملية السلام وإعطاء أولوية لبناء القدرة في البلدان الأفريقية.

تعزيز وتنمية العلاقات الودية مع الشعب الأفريقي وتقديم الدعم والمساعدة للدول الأفريقية من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية تشكل محور تركيز رئيسي لسياسة الصين الخارجية. وقد أنشأت الصين محفل التعاون الصيني الأفريقي لإجراء عمليات تبادل مكثفة وعميقة مع البلدان الأفريقية والتعاون معها.

وقد وقَّعت حكومة الصين فعلا مع ٣١ بلدا أفريقيا بروتوكولات لإلغاء دين يبلغ مجموعته ١,٠٥ بليون دولار، وهذا يعادل نحو ٦٠ في المائة من الديون المستحقة على هذه البلدان. وسيعقد المؤتمر الوزاري الثاني لهذا المحفل في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في الفترة من ١٥ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وهذا هو أول اجتماع يعقده المحفل في القارة الأفريقية. وسترسل حكومة الصين وفدا رفيع المستوى. وسيستعرض الاجتماع تنفيذ برنامجين هامين - إعلان بيجين والبرنامج الصيني الأفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المساعدة إلى الارتفاع، ولكن مقدارها لا يزال أقل مما كان عليه في التسعينيات. فضلا عن ذلك، يزداد ربط المساعدة الإنمائية الرسمية بإجراءات مرهقة بشكل مطرد.

وكان التركيز محدودا في ميدانَي التجارة وعدم إحراز تقدم في ميادين رئيسية هامة ومهمة لأفريقيا، مثل الوصول إلى الأسواق والإعانات التي تقدم للمزارعين. كما أن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة تضر بتنمية البلدان الأفريقية. وآفاق الاستثمار لا توفر أساسا للتفاوض. ولذلك، أود أن أشدد على النقاط التالية التي تتعلق بدعم المجتمع الدولي للتنمية الأفريقية في المستقبل.

أولا، يجب احترام ملكية أفريقيا لنبياد، وتوليها دورا قياديا فيها. ولا توفر الشروط المفروضة من الخارج حلولا حقيقية للمشاكل الأفريقية. وفي حالات عديدة، لم يؤد تحرير الاقتصاد والخصخصة وإصلاح الأسواق وسائر برامج التكيف إلى تعزيز نمو الاقتصاد الأفريقي، ولكنه على نقيض ذلك أدى إلى نشوء مشاكل اجتماعية خطيرة. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يُعرّف نفسه بظروف البلدان الأفريقية الحقيقية، واحترام خيارها السيادية واستراتيجياتها الإنمائية ودعم جهود القارة الأفريقية.

ثانيا، يجب أن تترجم إلى واقع الالتزامات التي قطعت لأفريقيا في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويجب أن يفهم المجتمع الدولي بالتزاماته بأمانة في ميادين الدين والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا. وتتطلب تنمية أفريقيا أيضا بيئة اقتصادية دولية منصفة وعادلة تؤدي إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تحقيق تنمية مستدامة ذاتيا.

ثالثا، منع نشوب الصراعات وحلها ضمانان هامان لتنمية أفريقيا. فعلى مدى العام الماضي، جرى إحراز تقدم في البحث عن تسويات في بلدان مثل جمهورية الكونغو

الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة وضمان أن تستفيد البشرية كلها من العولمة.

ويكرر وفدي الإعراب عن دعمه غير المشروط لنيياد ويؤكد مجددا على تضامنه وتعاونه مع الشعوب الأفريقية الأخوية وحكوماتها. وهذه المبادرة الطموحة، التي تعيد تعريف شراكة المسؤولية والالتزام، تعكس تصميم أفريقيا على أن تتولى مصيرها بنفسها. إن التحدي كبير جدا. ويتطلب التغلب عليه، في جملة أمور أخرى، شكلا جديدا من العلاقات التجارية مع البلدان المتقدمة النمو والوفاء بالالتزامات التي قطعها الشركاء الدوليون. ويبرز الفشل في كإنكون مرة أخرى ضرورة إعادة التفكير باليات التجارة العالمية.

لا تزال هذه المبادرة التي قدمتها أفريقيا من أجل أفريقيا بحاجة إلى دعم كامل من المجتمع الدولي، خصوصا البلدان المانحة. وتوفر هذه المبادرة فرصة للتخلي عن التقليد المألوف وتتطلب أن ينسق شركاؤنا مساعدتهم، آخذين في الحسبان أولويات حكومات وشعوب هذه المنطقة، لا يفرض شروط من الخارج. ويعتقد وفد بلدي أننا ينبغي أن ننتهز هذه الفرصة التاريخية للقضاء على معاناة شعوب أفريقيا، لأنه ليس هناك نقص في الموارد للقيام بذلك. وسوف تسهم القيادة المسؤولة المستمرة من جانب أفريقيا للعمل بشكل ثابت نحو التنمية الدائمة على القارة في ضمان نجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وما من شك في أن شعوب أفريقيا، بكل طاقتها وإمكاناتها الخلاقة، وبدعم شركائها الحقيقي، تتطلع إلى تحسين مستوى معيشتها. ويعتقد وفد بلدي أننا ينبغي أن نستفيد من ذلك الزخم لتحقيق شراكة مثمرة لتضييق الفجوة المذكورة آنفا بين الأغنياء والفقراء حتى تتحقق التنمية في القارة الأفريقية.

واستنادا إلى تجربة المحفل في السنوات الثلاث الماضية، ستناقش الوفود طرق ووسائل تعزيز التعاون في ميادين الموارد البشرية والزراعة والبنى الأساسية والاستثمار. وسيمثل محفل الصين - أفريقيا لرجال الأعمال ومعرض الصين - أفريقيا للصدافة في الاجتماع الوزاري.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن الحكومة الصينية مستعدة لمواصلة دعم تنمية أفريقيا وتنفيذ نيياد من خلال محفل التعاون الصيني الأفريقي وقنوات التعاون الأخرى.

السيد أليكساندر (هاييتي) (تكلم بالفرنسية):

اسمحوا لي بداية، باسم وفد هاييتي، أن أهنيئ بحرارة الأمين العام كوفي عنان على عمله الممتاز المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيياد).

ينطوي القرار ٧/٥٧ على أهمية خاصة لهايتي لأنه يشهد على تصميم الشعوب الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي، على مكافحة الفقر والعمل من أجل تنمية القارة الأفريقية. فقد صمد هذا الجزء من العالم طويلا أمام صفعات التاريخ الثقيلة ونزوات الطبيعة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن بين ١,٣ بليون شخص في جميع أنحاء العالم يعيشون تحت خط الفقر، يوجد ٣٥٠ مليون شخص منهم في أفريقيا. ويعوق الدين المرتفع والمشاكل الهيكلية من جميع الأنواع إعاقا شديدة التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا.

ولهذا السبب يجب أن نواصل المسيرة، مسترشدين بإعلان الألفية والأهداف التي حددت في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. ويجب أن نضم جهودنا لتحرير الرجال والنساء والأطفال من الفقر المدقع الذي يجردهم من إنسانيتهم. وتقع على عاتقنا مسؤولية مواصلة العمل لتقليص

الديون بالنسبة لبعض بلدان المنطقة التي استوفت شروط مبادرة دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ويود وفد هايتي أن يحتتم بيانه بالإعراب عن تقديره للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة بما يتمشى مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في صباح يوم الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ستتنظر الجمعية في رسالة بعث بها رئيس لجنة المؤتمرات، ستصدر بوصفها الوثيقة A/58/356/Add.1، باعتبارها البند الأول. وهذه إضافة إلى البرنامج الذي أعلن بالفعل في الوثيقة A/INF/58/4/Rev.1. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

كما يشير تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/254، من المشجع ملاحظة أن البلدان الأفريقية اعتمدت، بعد عام من إصدار الجمعية العامة للقرار ١٢/٥٧، مبادرات بناءة مختلفة من أجل إدماج أولويات الشراكة في سياساتها الوطنية وأطر تخطيط تنميتها، وأيضاً لتعبئة الموارد الوطنية لدعم تلك المبادرة البالغة الأهمية. ويرحب وفد بلدي بالتزام البلدان الأفريقية بالسلام والديمقراطية والحكم السليم، التي هي أساسية لتحقيق التنمية الدائمة.

ونحن نرحب بالزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية للقارة الأفريقية، التي ارتفعت من ١٦,٣٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٦١٢ بليون دولار في ٢٠٠٢. ونرحب أيضاً بتخفيف الديون بالنسبة لـ ٢٢ بلداً أفريقياً، وأيضاً إلغاء